



كلية الدراسات الإسلامية  
والعربية للبنات بسوهاج

# الاستعمال بين النظر والنقيض في اللغة العربية

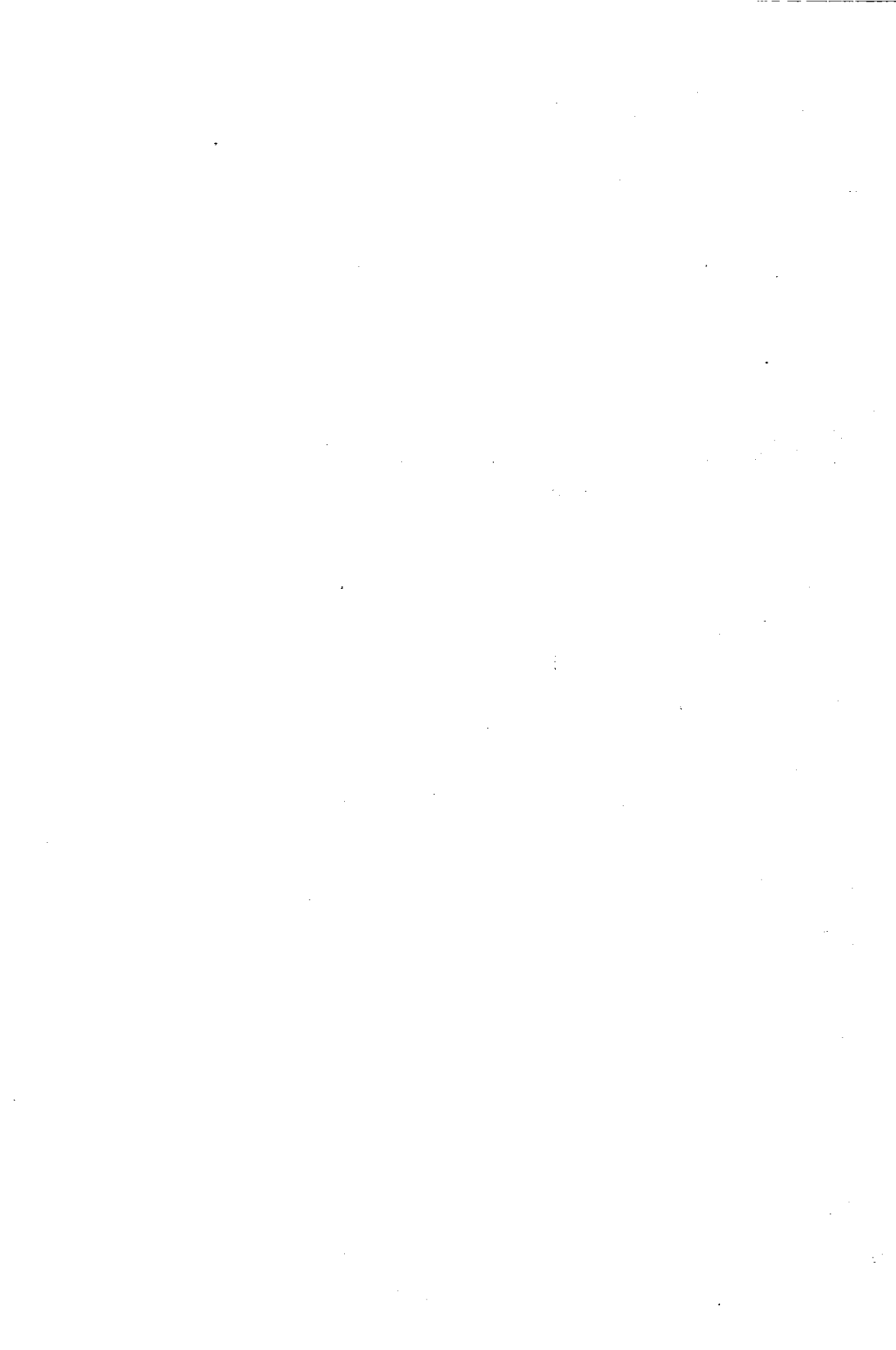
إعداد

دكتور / حميدة عبد الحميد حسين القاضى

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بسوهاج



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

اللَّهُمَّ أرني الوجه الذي ترضى، وخذ بناصيتي إلى البر والتقوى ، وارزقني الفهم، وأعني على نفسي، واجعل لي من نورك نوراً في حياتي وعند مماتي، وفي قبري ويوم ألقاك .

ويعد . . .

فإنَّ علم النحو موضوعه الكلام الفصيح، واللغة العربية أفضل اللغات وأوسعها؛ قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾<sup>(١)</sup> فوصفه سبحانه بأبلغ ما يوصف به الكلام، وهو البيان وقال تعالى: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلِمَةَ الْبَيَانَ ﴾<sup>(٢)</sup> ففدَّم سبحانه ذكر البيان على جميع ما توخَّد بخلقه، وتفرد بإنشائه<sup>(٣)</sup> .

والكلام يتمثل في علم اللغة العام وعلم الاسلوب، ومن العلماء<sup>(٤)</sup> من

فرق بينهما :

— فقال : إنَّ علم اللغة يدرس على أنه نظام مجرد . أما علماء الاسلوب

فإنهم يدرسون الكلام على أنه تنوعات في إطار النظام اللغوي .

— علماء اللغة يميلون في دراستهم على التعميم، أمَّا علماء الاسلوب فإنهم

يميلون إلى التخصص .

(١) الآيات "١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٥٩" من سورة الشعراء

(٢) الآيات "٣، ٤" من سورة الرحمن

(٣) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي/تح/ أحمد محمد جاد ٣٢١/١ .

(٤) الذي فرق بين علم اللغة والاسلوب العالم السويسري "فرديناند سوسير" (١٨٧٥ -

١٩١٣) وينظر في ذلك كتاب علم الأسلوب في الدراسات الأدبية والنقدية د/ عبد العظيم

إبراهيم محمد المطعني ص ٢٠، ٢٢ .

— علماء اللغة يهتمون بإبراز قدرة اللغة على التعبير، أمّا علماء الاسلوب فإنهم يهتمون بالأداء العملي للغة .

ونستطيع أن نقول : إن عالم اللغة يهتم بالبحث عن معانى المفردات التي استعملها فى إطارها العام، أمّا عالم الاسلوب فيتجاوز تلك المرحلة ويقف أمام المعانى المرادة فى هذه التراكيب بعينها وبما بين هذه الألفاظ من علاقات، ، وما يترتب عليها من معان خاصة حسبما أراد<sup>(١)</sup>.

ولأهمية اللغة والأسلوب فى حياتنا اخترت موضوع بحثى [الاستعمال بين النظر والنقيض فى اللغة العربية دراسة تحليلية].

---

(١) ينظر علم الأسلوب فى الدراسات الأدبية والنقدية د/عبد العظيم ابراهيم محمد المطعنى ص

## "التمهيد"

لا ريب أن كلَّ عقلٍ شغلَّ بالمعرفة وظالت ممارسته لفرع من فروعها لا بد أن يصير له فيها فهم يختلف، وأن تكون له في تناول مسائل العلم طريقة تتميز، وأن يكون له نظر في تحليل مسائل العلم يقارب نظراءه أو يباعدهم، ويوافقهم أو يخالفهم .

وأنَّ التحليل النحوي مختلف لا محالة من باحث إلى باحث مع الاتفاق في الجذور التي لا يتسامح فيها أهل العلم، وكل ذلك مشروط بالاجتهاد والصبر، وإلا رأيت الكلام من الكلام ، لأنَّ العمل يتميز بوسم صاحبه إذا رشح فيه جبينه كما كانوا يقولون ، وجمهرة العلماء الذين لهم هذا الفهم وهذه الإصابة هي التي تراها في تاريخ العلوم تنقل علم السلف إلى الخلف نقلاً يؤسس على تزكية هذا العلم وتجليته وتنويره ، وتنميته وتثميته، نقلاً لا يكون إلا بعد أن تودع فيه جهدها وصبرها ويقظتها وكدها ولمحها ونفحها فتصير معرفة السابقين بهذه الإضافات وهذه المراجعات أشبه بزمانها وأقرب إلى طبائع الجيل الذي يأخذ عن هذه الكوكبة الصادقة<sup>(١)</sup> .

وموضع الاستعمال بين النظير والنقيض في اللغة العربية موضوع مهم في حياة الفرد والمجتمع، لأنه تبنى عليه معاملات الحياة .

ويراد من الاستعمال<sup>(٢)</sup> : أن يكون اللفظ قد استعملته العرب في شعر أو نثر أو حكم وأمثال، وكذلك ما استعمله القرآن الكريم والحديث الصحيح السند، ولا يحسن أن نستعمل لفظاً أهملته العرب أو نص العلماء على غرابته

(١) ينظر : كتاب خصائص التراكيب د/ محمد محمد أبو موسى ص ١٣ .

(٢) (العمل) محرّكة المهنة، والفعل جمع أعمال . عمل كفرح وأعمله واستعمله غيره واعتمل : عمل بنفسه وأعمل رأيه وآلته واستعمله عمل به . ينظر لسان العرب مادة "عمل" ، وترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة أ.د/ الطاهر أحمد الزاوي ٣/٣١٤ (عمل) ، ومعجم مقاييس اللغة للرازي م سنة ٣٩٥ هـ ، ١٧٧/٢ .

ووحشيته؛ لأنَّ جمال اللفظ في أن يكون مأنوساً معروفاً للمعنى، أمّا ملاءمة اللفظ لمعناه فهو اعتبار زائد على الرواية والاستعمال فقد يكون اللفظ مروياً مستعملاً، لكن دلالاته على المعنى الذي يراد منه في أسلوب خاص هي التي أصابها الخلل فمثلاً كلمة "الرجل" مروية مستعملة في شعر العرب ونثرهم، وقد جاءت غير ملائمة للمعنى في قول زهير بن أبي سلمى :

استأثر الله بالوفاء وبالعدلِ ووَلَّى المَلَامَةَ الرَّجُلَا (١) ؟

فقد وضع الرجل موضع "الإنسان" الشامل للرجال والنساء ولا معنى لاختصاص الرجل بالملامة - هنا - لهذا عيب قول زهير لعدم ملاءمة اللفظ معناه المراد منه .

ومما عيب من الألفاظ لعدم ملاءمتها المعنى كلمة "شئت" بدلاً من كلمة "شاء" في قول الشاعر :

هذا ابن عمي في العراق خليفةً لو شئت ساقكم إلى قطينا (٢)

الشاعر يستعدى ابن عمه الخليفة على خصومه من الشعراء ، فقال مهدداً لهم : لو شئت ساقكم إلى قطينا، فجعل نفسه فوق الخليفة يصدر له الأوامر وما على الخليفة إلا التنفيذ، ومما يروى أن الخليفة لما سمع بهذا القول انتقده قائلاً : لو قال : "لو شاء ساقكم إلى قطينا، لسقتهم إليه . . . ؟"

فأنت ترى أن كلمة شئت غير ملاءمة للمعنى ، وقد عرضت صاحبها إلى التنقص والمؤاخذه (٣).

(١) البيت من "المنسرح" استأثر بالشيء على غيره : خص به نفسه ينظر تاج العروس ٢٢١/١٠ وخزانة الأدب ٤٦٠/١٠ ، ولسان العرب ٢٦/١ .

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٨٨ ، ولسان العرب ١٢/١٣ (أذن) ، (٣٤٣) قطن" ، واللمع ص ١٤٦ والشاهد فيه نصب "خليفة" بـ "ها" في هذا لتضمنها معنى الفعل "أثبه" ، أو بـ "ذا" لتضمنها معنى الفعل "أشير" ، أو بالظرف .

(٣) ينظر : علم الاسلوب في الدراسات الأدبية ص ١٠٧ .

غير أنه يمكن القول بصورة عامة بأن علماء اللغة يذكرون أنواعاً ثلاثة تدخل في نطاق ظاهرة الإشتراك اللفظي وهي :

- ١ - تعدد المعنى لكلمة ما نتيجة لاستعمالها في مواقف مختلفة .
- ٢ - دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة للتطور الدلالي سواء المقصود أو غير المقصود .

٣ - وجود أكثر من كلمة تدل كل منها على معنى ولكنها متحدتان في النطق<sup>(١)</sup> .  
ويراد من "النظير" المثل والشبيه قد ذكر صاحب القاموس المحيط قال :  
ناظره صار نظيراً له وفلاناً بفلان جعله نظيره ومنه قول الزهري لا تناظر بكتاب الله ولا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أي لا تجعل شيئاً نظيراً لهما<sup>(٢)</sup> .  
وفي الصحاح "نظر" ونظير الشيء : مثله ، وحكى أبو عبيدة النَّظَرَ والنَّظِيرَ بمعنى واحد، مثل الندِّ والندِّيد وأنشد :

ألا هل أتى نظري مَلِيكَةَ أنيئسى أنا الليثُ معدوداً عليه وعادياً  
قال الفراء : يقال فلانٌ نظيره قومه، ونظورة قومه، للذي يُنظر إليه منهم، ويجمعان على نظائر<sup>(٣)</sup> .

ويراد من النقيض كما ذكرت كتب اللغة، قال : الجوهري في الصحاح  
و"المناقضة في القول : أن يتكلم بما يتناقضُ معناه"<sup>(٤)</sup> .  
وفي القاموس (والذي أنقض ظهرك) أي أثقله حتى جعله نقضاً أي مهزولاً وأثقله حتى سمع نقيضه والنقيضة الطريق في الجبل وأن يقول شاعر شعراً فينقض عليه شاعر آخر حتى يجئ بغير ما قال<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة د . حلمي خليل ص ١٦٣ .
  - (٢) ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي فصل النون باب الراء جـ ١ ، ٢ ص ١٥٠ ، وينظر معجم مقاييس اللغة للرازي م ٣٩٥ هـ ٦٧/٢ .
  - (٣) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري م ٣٩٣ هـ ص ٥٦٧ ، ص ٥٦٨ ، وينظر لسان العرب مادة (نظر) .
  - (٤) ينظر : الصحاح ج ٣/٣٣٩ .
  - (٥) ينظر : القاموس ص ٣٦٠ .

وقال صاحب معجم مقاييس اللغة (نقض) : النون والقاف والضاد أصل صحيح يدل على نكث شيء، وربما دلّ على معنى من المعاني على جنس من الصوت، ونقضت الحبل والبناء، والنقيض : المنقوض، ولذلك يُقال للبعير المهزول نقض، كأن الأسفار نقضته، وجمعه أنقاض<sup>(١)</sup>.

ويعد التعرف على عنوان البحث من الاستعمال والنظير والنقيض لنا أن نسأل سؤال هل يجب أن يكون لكل معنى لفظ ؟

الجواب لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ ، لأنّ المعاني التي يمكن أن تُعقل لا تنتهي ، والألفاظ متناهية ، لأنها مركبة من الحروف والحروف متناهية ، والمركب من المتناهي متناهٍ، والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهي، وإلاّ لزم تناهي المدلولات .

قالوا فالمعاني منها ما تكثر الحاجة إليه، فلا يخلو عن الألفاظ ، لأنّ الداعي إلى وضع الألفاظ لها حاصلٌ ، والمانع زائل، فيجب الوضع ، والتي تنذر الحاجة إليها يجوز أن يكون لها ألفاظ وألا يكون<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول ما قاله سيبويه في "باب اللفظ للمعاني".

قال : " اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين .  
فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس، وذهب .  
واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضلالة . وأشباه هذا كثير"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة ٥٧٩/٢ نقض ولسان العرب مادة نقض، وينظر العين للخليل

بن أحمد الفراهيدي م ١٧٥ هـ - ١٨٣١/٣ .

(٢) ينظر : المزهر للسبوي ٤١/١ .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه تح / عبد السلام هارون ٢٤/١، وينظر المزهر للسبوي ٣٨٨/١

نقل كلام سيبويه .



واشتمل البحث على مقدّمة وتمهيد وأربعة فصول :  
أمّا المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له،  
وفرقت فيها بين علماء اللغة وعلماء الأسلوب .  
وأما التمهيد فقد وضحت فيه ما ينبغي أن يكون عليه الباحث، ثم  
تعرضت للعنوان بالتعريف والشرح، ثم وضحت علاقة المعاني بالألفاظ ،  
وانتهيت فيها إلى ما قاله سيبويه .

أمّا الفصل الأول فعنوانه (استعمال الألفاظ المفردة) ويتكون من مباحث :

الأول : "الفرق اللغوي بين اللفظ المفرد وغيره" .

الثاني : "مسائل من الاستعمال" .

الثالث : "وقوع اللفظة الواحدة على معنيين مختلفين" .

أمّا الفصل الثاني فعنوانه (الاستعمال والنظير) ويتكون من مباحث :

الأول : "الألفاظ المتواردة والمترادفة بإيجاز" .

الثاني : "الاستدلال بعدم النظير" .

الثالث : " ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه" .

الرابع : " نقض عادة الاستعمال" .

أمّا الفصل الثالث فعنوانه (الاستعمال والنقيض) ويتكون من مباحث :

الأول : "لفظان لمعنى واحد يردان عن العالم متضادين" .

الثاني : "الإعراب نقيض البناء" .

الثالث : "استعمال النكرة والمعرفة" .

الرابع : "وضع المفرد موضع الجمع" .

الخامس : " وضع الجمع موضع المفرد" .

السادس : "استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة فى أسماء العدد" .

السابع : "استعمال فعل القول مكان فعل الظن" .

أمّا الفصل الرابع فعنوانه (الاستعمال فى المذكر والمؤنث ) ويتكون

من مباحث :

- الأول : " رأى سيبويه في المذكر والمؤنث "
- الثاني : " تسمية المذكر بالمؤنث "
- الثالث : " الأسماء التي تذكر وتؤنث "
- الرابع : " جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم "
- ثم الخاتمة التي ذكرت فيها أهم ما جاء في البحث .
- ثم المراجع والمصادر المستخدمة في المبحث ثم الفهرس .

## الفصل الأول

### استعمال الألفاظ المفردة

المبحث الأول : الفرق اللغوي بين اللفظ المفرد وغيره .

يعتبر اللفظ المفرد أصغر وحده في بناء الأسلوب ، فمن اللفظ المفرد تتكون الجملة أو التركيب، ومن الجملة أو التركيب تتكون الفقرة، وهكذا حتى نحصل على نص كامل ذي سمات محددة قصيدة أو قصة أو بحث إلى آخر أجناس القول وفنون الكلام مهما طالت أو قصرت .

وجماع ما يشترط في اللفظ المفرد الرواية والاستعمال، وملاءمته لمعناه ، وتمكنه في النسق التركيبي (موضعه في الجملة) وجريه على قوانين اللغة .

ويقصد من الرواية : أن يكون اللفظ صحيح النسبة إلى اللغة مروياً في الكتب التي جمعت اللغة<sup>(١)</sup> .

ولكى نحدد اللفظ المفرد من غيره لا بد من معرفة الفروق اللغوية بينه وبين غيره .

١ - الفرق بين "المثل" و"النظير" أن المثليين ما تكافأ في الذات والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوي نظير النجوى وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ولا يقال النحوي مثل النجوى لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات<sup>(٢)</sup> .

٢ - الفرق بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة . والمتضادان هما اللذان ينتفى أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد مختلف

(١) ينظر : علم الاسلوب في الدراسات الأدبية ص ١٠٧ .

(٢) ينظر : الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري تج / حسام الدين القدسي ص ١٢٧ .

وليس كل مختلف متضاداً كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه وليس كل ممتنع اجتماعه متضاداً ، وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً يقال زيد ضد عمر إذا كان مخالفاً له<sup>(١)</sup> . ويقصد بالأضداد أو التضاد في اصطلاح علماء العربية القدماء، الكلمات التي تؤدي دلالتين متضادتين بلفظ واحد يقول ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) في مقدمة كتابه عن الأضداد : " هذا كتاب ذكر الحروف (يقصد الكلمات) التي توقعها العرب على المعاني المتضادة فيكون الحرف فيها مؤدياً عن معنيين مختلفين<sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : " ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد سمو "الجون" للأسود والجون للأبيض"<sup>(٣)</sup> .

٣ - الفرق بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .

٤ - الفرق بين الضد والترك أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً؛ لأن فعل غيري قد يضاد فعلى ولا يكون تركاً له<sup>(٤)</sup> .

٥ - الفرق بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوته إذا قصدته من وجه واحد، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أي على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل كتاباً في الإعراب وقال لأصحابه أنحوا هذا النحو أي اقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمى الإعراب نحواً ، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أي هي منحوة<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : الفروق اللغوية ص ١٢٩ ، ص ١٣٠ .

(٢) ينظر : الأضداد لابن الأنباري ص ١ .

(٣) ينظر : الصاحبى لابن فارس ص ١١٧ .

(٤) ينظر : الفروق اللغوية ص ١٣٠ .

(٥) ينظر : الفروق اللغوية ص ١٠٣ .

## المبحث الثانى : " مسائل من الاستعمال "

### المسألة الأولى : فى تعارض أصليين .

ولنا ..... سؤال ----- : ما الحكم إذا تعارض أصليين؟

فالجواب يكون بما يقول ابن جنى فى الخصائص حيث قال : " والحكم فى ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك : ( ما رأيته مذُ اليوم ) فإن أصلها السكون ، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها ولم يكسروها ؛ لأنَّ أصلها الضم فى "مذُ" وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فأصلها الأول ، وهو الأبعد "السكون" ، وأصلها الثانى ، وهو الأقرب "الضم" ، فضمت الذال من "مذُ" عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب وهو ضم "مذُ" دون الأبعد الذى هو سكونها قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم .

ومن ذلك قولهم : " بَعَتْ " و"قَلَّتْ" ، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، أصلهما "فَعَلَ" بفتح العين ، ثم نقلا منه إلى "فَعِلَ" و"فَعُلَ" ، ثم قلبت الواو والياء فى "فعلتُ" فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوية ألفاً ، ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما ثم نقلت الضمة ، والكسرة إلى الفاء مراجعة إلى الأصل الأقرب ، ولو روجع إلى الأبعد لقليل : " قَلَّتْ " و"بَعَتْ" — بفتح الفاء — ، لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذى أبدل منه الضم والكسر" (١) .

### المسألة الثانية : [فى اجتماع ضدين]

قال ابن جنى<sup>(٢)</sup> : اعلم أن التضاد فى هذه اللغة جارى مجرى التضاد عند أهل الكلام . فإذا ترادف الضدان فى شىء منها كان الحكم للطارئ ،

(١) ينظر : الخصائص لابن جنى ٢/٣٤٤ - ٣٤٥ ونقل هذا الكلام السيوطى فى كتابه : الإقتراح

فى علم أصول النحو ( تج/ د . حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل ص ١٧٩ .

(٢) ينظر : الخصائص ٣/٦٢ .

ويزول الأول، وذلك كـ "لام التعريف" إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتكثير فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ ، وهو اللام . وهذا جرى مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد ، كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة . وكذلك حذف التنوين للإضافة ، وحذف تاء التانيث لياء النسب .

وقال آخرون : "إذا وقع الحرفُ على معنيين متضادين فالأصلُ لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع ، فمن ذلك "الصَّريْمُ"، يقال لليل صريم، وللنهار صريم، لأنَّ الليل يَنْصَرِمُ من النهار والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع، وكذلك الصارخُ : المَغِيثُ ، والصارخُ المستغيثُ ، سميًا بذلك؛ لأنَّ المغيثَ يصرخ بالإغاثة والمستغيثَ يصرخ بالاستغاثة، فاصلهما من باب واحد . . . .

وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربيُّ أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب، والمعنى الآخر لحى غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء قالوا : فالجونُّ الأبيضُ فى لغة حى من العرب، والجون الأسود فى لغة حى آخر، ثم أخذ أحدُ الفريقين من الآخر كما قالت قريش : حسبِ يحسبُ . . . من العرب يقولون : حسبِ يحسبُ فكان حسب من لغتهم فى أنفسهم ، ويحسبُ لغة لغيرهم، سمعوا منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على فَعَلِ يَفْعَلُ .

قال الفراء : قَوَّى هذا الذى ذكره الكسانى عندى أنى سمعت بعض العرب يقول فضل يَفْضَلُ .

قال أبو بكر : يذهبُ - أى الفراء - إلى أن يَفْعَلُ لا يكون مستقبلاً لفِعْلٍ وأن أصل يَفْضَلُ من لغة قوم يقولون : فضل يَفْضَلُ ، فأخذ هؤلاء ضم المستقبل عنهم .

ويزول الأول، وذلك كـ "لام التعريف" إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتكثير فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ ، وهو اللام . وهذا جرى مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد ، كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة . وكذلك حذف التنوين للإضافة ، وحذف تاء التانيث لياء النسب .

وقال آخرون : "إذا وقع الحرفُ على معنيين متضادين فالأصلُ لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع ، فمن ذلك "الصَّريْمُ" ، يقال لليل صريم، وللنهار صريم، لأنَّ الليل يَنْصَرِمُ مِنَ النهار والنهار يَنْصَرِمُ مِنَ الليل، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع، وكذلك الصارخُ : المَغِيثُ ، والصارخُ المستغيثُ ، سميًا بذلك؛ لأنَّ المغيث يصرخ بالإغاثة والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فاصلهما من باب واحد . . . .

وقال آخرون : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربيُّ أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب، والمعنى الآخر لحى غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء قالوا : فالجونُّ الأبيض في لغة حى من العرب، والجون الأسود في لغة حى آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر كما قالت قريش : حَسِبَ يَحْسِبُ . . . من العرب يقولون : حَسِبَ يحسب فكان حَسِبَ من لغتهم في انفسهم ، ويحسب لغة لغيرهم، سمعوها منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على فَعَلَ يَفْعَلُ .

قال الفراء : قَوَّى هذا الذى ذكره الكسائى عندى أتى سمعت بعض العرب يقول فُضِّلَ يَفْضَلُ .

قال أبو بكر : يذهبُ — أى الفراء — إلى أن يَفْعَلُ لا يكون مستقبلًا لفِعْلٍ وأن أصل يَفْضَلُ من لغة قوم يقولون : فُضِّلَ يَفْضَلُ ، فأخذ هؤلاء ضم المستقبل عنهم .

وقال الفراء : الذين يقولون : متَّ أموت، ودمت أدوم . أخذوا الماضي من لغة الذين يقولون : مت أمات، ودمت أدام، لأنَّ فعل لا يكون مستقبله يفعل<sup>(١)</sup> .

وهذا ما أميل إليه وأرجحه لأنَّ أدلته مقنعة وحجه سليمة .

المسألة الثالثة : " الحمل على الضدِّ في الاستعمال "

ومنه حمل "رضيت" في التعدى على ضده كما حمل بعث منه على اشتريت .

قال الرضى : وأمَّا قوله :

إِذَا رَضَيْتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبْتَنِي رِضَاهَا<sup>(٢)</sup>

فلحمل "رضيت" في التعدى على ضده، أى "سخطت" ، كما حمل بعث

منه، على : اشتريت ، وقربت منه على انفصلت، وقوله :

رَعْتَهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَقْرَأ<sup>(٣)</sup>

أى على مذاقها ، كأنه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي تميل إليه وتتبعه<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن مالك : " ولصاحبة عن للاستعلاء عدى بها "رضى" ، والأصل

تعديته بعلى، لأن فاعله مقبل على المعلق به ومثن عليه؛ ولأنَّ رضيت عنه

(١) ينظر : المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٤٠١/١ - ٤٠٢ .

(٢) البيت من الوافر، وهو للقصيف العقيلي وهو فى المقتضب ٣١٨/٢، والكامل ٢٤٥/٦،

والخصائص ٣١١/٢، والمحاسب ٥٢/١، ومعنى اللبيب ١٤٣/٢ ونوادير أبى زيد ص ١٧٦، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى السدائى ص ٤٧٧ وللسان العرب

٣٢٣/١٤ "رضى"، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٣، وأوضح المسالك ٤١/٣ .

قوله : إذا رضيت على بنو قشير . أراد عنى ووجهه أنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن .

(٣) البيت من "الوافر" ، وهو للرعاى النميرى فى ديوانه ص ١٤٢، وخزاتة الأدب ١٤٠/١٠ ،

١٤٢ ، ولسان العرب ٢٣٨/١٤ (خلا) قوله "فطار النى" أى ارتفع والنى : الضحم يقال : نويت الناقة أى سمتت واستغر : ذهب يمينا وشمالا .

والشاهد فيه قوله : "خلا عليها" ، والأصل "خلالها" ولكن ضمن هذا الفعل معنى الفعل "وقف" أو "حبس" فتعدى بـ "على" ، وقال الكوفيون وابن قتيبة إنَّ على فيه بمعنى اللام .

(٤) ينظر : شرح الرضى على الكافية تح يوسف حسن عمر ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ .



معنى رضيته وزدت على رضاه ، والزيادة استعلاء فجئ "بعن" دالة عليه، وكانت "على" أحق منها، لكنهم قصدوا مخالفة "غضب" و"سخط" فعدوا "رضى" بعن لصلاحيتها للاستعلاء كما تقرر . وقد نبه على الأصل المتروك من قال : وذكر قول الشاعر إذا رضيت على بنو قشير<sup>(١)</sup> .

وقال ابن هشام : " أى عنى، ويحتمل أن "رَضِيَ" ضُمَّنَ معنى عطف، وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط"<sup>(٢)</sup> .

### المسألة الرابعة [استعمال "عن" و"على" اسمين]

يقول ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> : وعن للمجازة وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين .  
وشرح الرضى قوله : " وقد يكونان" أى "عَن" ، و"على" ، اسمين، فلا يستعملان إلا مجرورين بمن وإنما تتعين، إن اسميتهما، لأن الجرَّ من خواص الأسماء ، قال يصف قطة" .

غَدت من عليه بعد ما تمَّ ظمُّوها      تَصِلُ وَعَن قِيضٍ بَيْنَاءٍ مَجْهَلٍ<sup>(٤)</sup>

وقال :

واقعد أرانى للرماح دريئةً      من عن يمينى مرةً وأمامى<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٢) ينظر : معنى اللبيب لابن هشام تج/ محمد محى الدين عبد الحميد ١٤٣/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضى على الكافية تصحيح / يوسف حسن عمر ٣١٩/٤ ، ٣٢٣ .

(٤) البيت من "الطويل" ، وهو لمزاحم العقيلي فى أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، والأزهية ص ١٩٤ ،

والكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشرح التصريح ١٩/٢ ، وشرح

المفصل ٣٨/٨ ولسان العرب ٣٨٣/١١ "صلل" ، ٨٨/١٥ "علا" وبلا نسية فى أسرار

العربية ص ١٠٣ ، وأوضح المسالك ٥٨/٣ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والجنى الدانى ص

٤٧٠ ، ومعنى اللبيب ١٤٦/١ وروى برواية :

غدت من عليه بعد ما تمَّ خِصْمُها . .

والشاهد فيه قوله : "من عليه" حيث جاءت "على" اسماً مجروراً بـ "من" .

(٥) البيت من "الكامل" ، وهو لقطرى بن الفجاءة فى ديوانه ص ١٧١ ، وخزانة الأدب

١٥٨/١٠ ، ١٦٠ ، وشرح التصريح ١٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٢٦ =

فبينان إذن ، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنى، فيلزم  
"عن" الإضافة ومعناه : جائب ، بخلاف "على"<sup>(١)</sup>.

وقال الرضى : " ولم أعَدَّ "على" اسماً وفِعْلاً وحرفاً، لأنى أراعى فى  
العَدَّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين فى النوع، المتماثلتين فى اللفظ توافق  
وتناسب من حيث المعنى، كتشارك "على" الحرفيه والاسميه فى معنى العلو"<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الخامسة : [تعارض الأصل والغالب]

قال السيوطى : " إذا تعارض أصل، وغالب فى مسألة جرى قولان :  
والأصح العمل بالأصل كما فى الفقه، ومن أمثلته فى النحو ما ذكره صاحب  
الإفصاح<sup>(٣)</sup>: إذا وجد "فَعَل"<sup>(٤)</sup> العلم ولم يعلم أصرفوه أم لا ؟ ولم يعلم له  
اشتقاق، ولا قام عليه دليل ففيه مذهبان :

مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup> صرفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل فى الأسماء  
الصرف ، وهذا هو الأصح .

ومذهب غيره المنع، لأنه الأكثر فى كلامهم .

ومنها ما ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل<sup>(٦)</sup>: أن "رحمَن" و"لحيان" هل  
يصرف أو يمنع؟

---

والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، والأنشياء والنظائر ١٣/٣ ، وجواهر الأئب ص ٣٢٢ ،  
وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، ومع الهوامع ١٥٦/١ ، ٣٦٢/٢ .  
والشاهد فيه قوله : " من عن يمينى" حيث وردت "عن" اسماً مجروراً على المحل بمعنى  
جائب .

(١) ينظر : شرح الرضى ٣٢٣/٤ .

(٢) شرح الرضى ٢٦٢/٤ .

(٣) هو الخضراوى . ينظر شرح الاقتراح ص ٧٣٤ .

(٤) فَعَل مثل عَمَر و زَفَر .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لأبى حيان نح / محمود الوكيل ٣٠٦/٦ .

مذهبان : والصحيح صرفه ؛ لأننا قد جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل  
فى الأسماء الصرف فوجب العمل به .

ووجه مقابلة أن ما يوجد من "فعلان" الصفة غير مصروف فى الغالب،  
والمصروف منه قليل ، فكان الحمل على الغالب أولى<sup>(١)</sup> .

المسألة السادسة : [إذا تعارض قوة القياس وكثرة  
الاستعمال قدم ما كثر استعماله]

قيل : " إذا تعارض قوة القياس ، وكثرة الاستعمال قدم ما كثر  
استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية ؛ لأن الأولى أكثر  
استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً ، فمتى رابك  
فى الحجازية ريب من تقديم أو تأخير أو نقض النفى فزعت إذ ذاك إلى التميمية .

من ذلك اللغة التميمية فى (ما) هى أقوى قياساً وإن كانت الحجازية  
أسير استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ  
"هل" فى دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين: الفعل  
والمبتدأ ، كما أن "هل" كذلك .

إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر  
استعماله ، وهو اللغة الحجازية<sup>(٢)</sup> .

ويدلك على أن الفصحى من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى فى  
القياس عنده منها ما حدثنا به أبو على رحمه الله عليه قال : عن أبى بكر<sup>(٣)</sup>  
عن أبى العباس<sup>(٤)</sup> أن عمارة<sup>(٥)</sup> كان يقرأ ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> بالنصب

(١) ينظر : الاقتراح ص ١٧٨ .

(٢) ينظر : الخصائص ١/١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ (بتصرف) .

(٣) أبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أبو العباس : المبرد .

(٥) عمارة : هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . ينظر : الخصائص ١/١٢٦ ح (٣) .

(٦) الآية "٤٠" من سورة يس .

قال أبو العباس : فقلت له : ما أوردت ؟ فقال أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له هلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى فى نفسه منها<sup>(١)</sup>.

المبحث الثالث : (وقوع اللفظة الواحدة على معنيين مختلفين)

هل تقع اللفظة الواحدة على معنيين مختلفين ؟

يَظُنُّ أهل البدع والزَّيغ والازدراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس فى محاوراتهم عند اتصال مخاطباتهم، فيسألون عن ذلك، ويحتجون بأن الاسم مبنى عن المعنى الذى تحته، ودال عليه، وموضح تأويله، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيين مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد، وبطل بذلك معنى تطبيق الاسم على هذا المسمى، فأجابوا عن هذا الذى ظنوه وسألوا عنه بضروب من الأجوبة :

أحدها : أن كلام العرب يُصَحِّحُ بعضه بعضاً ، ويرتبط أوَّلُه بآخره، ولا يُعرَف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين، لأنها تتقدمها ويأتى بعدها ما يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر فلا يُراد بها فى حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد، فمن ذلك قول الشاعر :

كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا الموت جَلَلٌ      والفتى يَسْتَعى وَيُلْهيه الأمل<sup>(٢)</sup>

فَدَلَّ ما تقدم قبل "جلل" وتأخر بعده، على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير ، ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هنا معناه عظيم .

وقال الآخر :

يا خَوْلٌ يا خَوْلٌ لا يَطْمَعُ بك الأملُ      فقد يكذب ظنُّ الأملِ الأجلُ

(١) ينظر : الخصائص ١/ ١٢٦ .

(٢) البيت من "الرمل" وهو لليبي . ينظر : المزهري ١/ ٣٩٨ ولسان العرب "جلل" .

يا خَوْلُ كيف يدوق الغمض معترف بالموت والموتُ فيما بعده جَلَلٌ<sup>(١)</sup>

فَدَلَّ ما مضى من الكلام على أن "جَلَلًا" معناه يسير وقال الآخر :

قومي هُمُ قَتَلُوا أَمِيمَ أَخِي فإذا رميتُ يصيبني سهمي<sup>(٢)</sup>

فلئن عفوتُ لأعفونُ جَلَلًا ولئن سَطوتُ لأوهنُ عظمي

فدلَّ الكلام على أنه أراد : فلئن عفوتُ لأعفونُ عفواً عظيماً، لأنَّ

الإنسان لا يفخرُ بصفحة عن ذنب حقير يسير . فلما كان اللبس في هذين زائلاً عن جميع السامعين لم يذكر وقوع الكلمة على معنيين مختلفين في كلامين مختلفي اللفظين .

وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أراد الذين يتيقنون

ذلك ، فلم يذهب وهم عاقل إلى أن الله تعالى يمدح قوماً بالشك في لقائه<sup>(٤)</sup> .

قال ابن الأبياري : " والمُنةٌ أيضاً تقع على معنيين متضادَّين يقال

للقوة مُنةٌ، وللضعف مُنةٌ، قال الشاعر :

فلا تَقْعُدُوا وبكم مُنةٌ كفى بالحوادث للمرءِ غولاً<sup>(٥)</sup>

وإن لم يكن غير إحداهما فسيروا إلى الموت سيرا جميلاً<sup>(٦)</sup>

(١) البيتان من البسيط لعمران بن حطان . ينظر : المزهري ٣٩٨/١ ، والزاهر في معاني كلمات

الناس ٤٤٠/١ .

(٢) البيتان من "الكامل" ، وهما للحارث بن وعدة في الدرر ١٢٣/٥ ، وسمط اللآلى ص ٣٠٥

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٠٤ ، وشرح شواهد المعنى ٦٣/١ ، ولسان العرب

١١٨/١١ . "جلل" ، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧ ، والشاهد فيهما قوله "جللا" حيث ورد

اسماً بمعنى : عظيم .

(٣) من الآية "٤٦" سورة البقرة .

(٤) ينظر : المزهري للسبوطي ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ .

(٥) الشاعر هو بشامة بن عمرو الممرى . ينظر المفضليات ص ٥٩ والأضداد لابن الأبياري

ص ١٥٥ .

(٦) في المفضليات "فإن لم" .

وَفُسِّرَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾<sup>(١)</sup> عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَحْسُوبُ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْمَمْنُونُ : الَّذِي لَا يُمْنُ بِهِ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُمْنُ بِإِتْعَامِهِ عَلَى مَنْ يُنْعَمُ عَلَيْهِ .  
وَيُقَالُ الْمَنُونُ : الْمَقْطُوعُ الَّذِي قَدْ ذَهَبَتْ مُنْتَهَى، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْمَنُونُ الْمَنُونُ لِأَنَّهَا تَذْهَبُ بِمَنَةِ الْإِنْسَانِ وَتَضَعُفُهُ<sup>(٢)</sup> .

### التعقيب :

ومما سبق نستخلص أنَّ اللفظة الواحدة تقع على معنيين مختلفين وهذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب .  
وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين :  
أحدهما : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين، كقولك : الرجل، والمرأة، والجمال، والناقة واليوم واللييلة، وقام، وقعد وتكلم ، وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يُحاط .

والضرب الآخر : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك : البُرِّ والحنطة ، والعيير والحمار، والذئب، والسَّيِّد، وجلس وقعد، وذهب ومضى .

وقال أبو العباس عن ابن الاعرابي : كلُّ حرفين أوقعتهما العربُ على معنى واحد في كلِّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا ، فلم نلزم العرب جهله . . . .

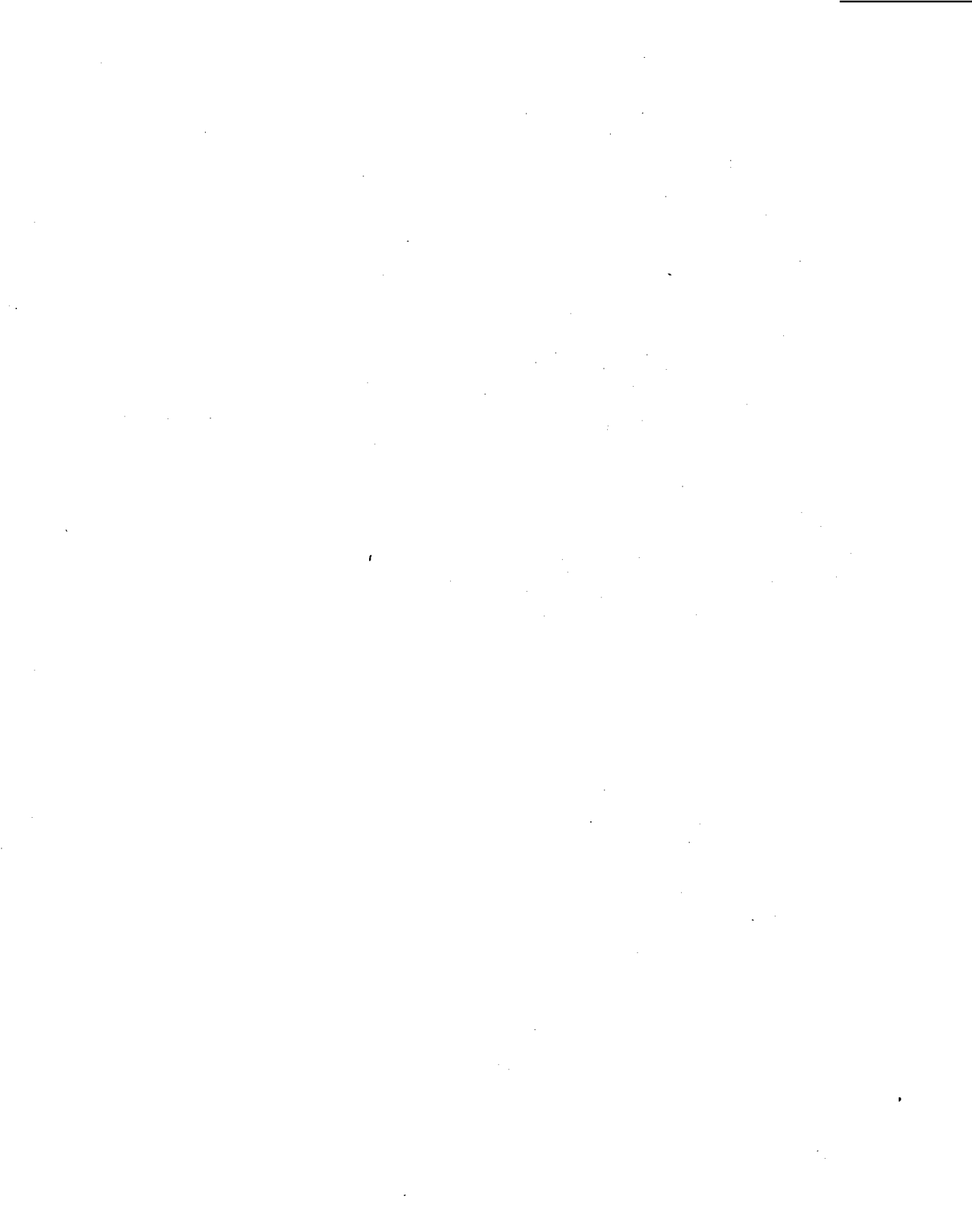
وقال قطرب : إنما أوقعت العربُ اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاجفوا<sup>(٣)</sup> في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب<sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية "٦" سورة التين .

(٢) ينظر : الأضداد تأليف محمد بن القاسم الأنباري تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ص ١٥٥، ١٥٦ .

(٣) ينظر : الزحاف في الشعر أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر، والشعر مزاحف . ينظر : المزهر ١/٤٠٠ ح "٣" .

(٤) ينظر : المزهر للسيوطي ١/٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ .



## الفصل الثاني

### "الاستعمال والنظير"

المبحث الأول : "الألفاظ المتواردة والمترادفة بايجاز"

قال السيوطي : " الألفاظ المتواردة والمترادفة فالمتواردة كما يسمى الخمرُ عقاراً وضمناً ، وقهوة ، سلسالاً ، والسبعُ لبيثاً ، وأسدأ ، وضرغاماً . والمترادفة : هي التي يُقام لفظ مقام لفظ ، لمعان متقاربة ، يجمعها معنى واحد كما يقال : أصلح الفاسدَ ، ولمَّ الشعثَ ورتق الفتقَ ، وشعب الصدع . وهذا أيضاً مما يحتاج إليه البليغ في بلاغته ؛ فيقال : خطيب مصنوع ، وشاعر مُفلق فيحسن الألفاظ ، واختلافها على المعنى الواحد ترصع المعاني في القلوب وتلتصق بالصدور وحلاوته وطلاوته بضرب الأمثلة به<sup>(١)</sup> .

وعن التعبير عن المعنى بلفظين أحدهما فصيح والآخر غير فصيح يقول الشيخ عبد القاهر : " إنه يصح أن يُعبّر عن المعنى بلفظين ، يحتمل أمرين : أحدهما : أن تريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة ، مثل "الليث" و"الأسد" ، ومثل "شحط" و"بعث" وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى .

والثاني : أن تريد كلامين .

فإن أردت الأول خرجت من المسألة ، لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف ، دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة مفردة ، ومن غير أن يُعتَبَر حالها مع غيرها .

وإن أردت الثاني ، ولا بُدَّ لك من أن تريده ، فإن ههنا أصلاً ، من عرفه عرف سقوط هذا الاعتراض . وهو أن يعلم أن سبيل المعاني سبيل اشكال الحلي ، كالخاتم والشفت والسوار<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : المزهر ١/٣٧ ، ٣٨ .

(٢) ينظر : دلائل الإعجاز لأبي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني م سنة

٤٧١ هـ / محمود محمد شاكر ص ٤٢١ ، ص ٤٢٢ .





## المبحث الثاني : " الاستدلال بعدم النظر "

الاستدلال بعدم النظر لم يذكره ابن الابارى وذكره ابن جنى وهو كثير فى كلامهم ، وإنما يكون دليلاً على النفى لا على الإثبات<sup>(١)</sup> .

يقول ابن جنى : " أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر وذلك مذهب الكتاب<sup>(٢)</sup> ، فإنه حكى فيما جاء على "فعل" (إبلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأس به، لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر، ألا ترى إلى "عزويت"<sup>(٣)</sup>، لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان أحتجت على التعلل بالنظر، فمنعت من أن يكون (فغويلا) لمّا لم تجد له نظيراً، وحملته على (فعليت)، لوجود النظر، وهو عفريت وتفريت .

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من ادعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم تر عاملاً فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه ﴿ فَلَئِنْ لَّمْ يَنظُرُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . فجعل عدم النظر رداً على من أنكر قوله .

وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فإنك تحكم مع عدم النظر وذلك كقولك فى الهمزة والنون من "أندلس" : أنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بها "أنفعل" وإن كان مثلاً لا نظير له .

(١) ينظر : الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ١٦٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣١٦/٤ قال سيويه ( لأنه ليس فى "فغويل" وكذلك الرغيبوت والرهبوت، لأنه من الرغبة والرهبية )

(٣) ذكره سيويه فى الكتاب ٣١٦/٤ فسره ثعلب بالقصير، وقال ابن دريد اسم موضع . ينظر معجم البلدان ١١٩/٤ . قال : "عزويت بوزن عفريت اسم بلد وقيل : اسم الداھية، وقيل هو القصير، وذهب النحويون إلى أن الواو فى ذوات الأربعة لا تكون إلا زائدة مثل قسور وحزول وترقوه .

(٤) الآية ٤٩ "سورة الشعراء .

وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في نوات الخمسة شيء على  
 (فَعَلَّل) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون  
 زائدة فقد يرد في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي الدال واللام والسين، وفي  
 أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النون  
 أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن نوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائها إلا في  
 الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مُدَحْرَج وبابه . فقد وجب إذاً أن الهمزة  
 والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على "أَفْعَل" : وإن كان هذا مثلاً لا نظير له .  
 فإ، ضامّ الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كنون "عنتر" .  
 فالدليل يقضى بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين "جعفر" ، والمثال أيضاً معك  
 وهو "فَعَلَّل" وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس<sup>(١)</sup> .

### التعقيب :

ومن دراستي للنظير علمت أنه قد يجلب الحكم الصرفي، فقد حكموا  
 بزيادة الهاء في (أمهات) بدليل سقوطها من المفرد (أم) ومن نظيره وهو  
 (أفات) .

في شرح شافية ابن الحاجب قيل : " والأصل أن لا نحكم بزيادة حرف  
 إلا إذا اضطررنا إليه" : إما بالاشتقاق، أو بعدم النظير، أو بغلبة الزيادة<sup>(٢)</sup> .  
 وقيل في موضع آخر : " الأغلب استعمال الأمّات في البهائم والامهات  
 في الإنسان ، وقد يجئ العكس<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الخصائص ١/١٩٨ : ١٩٩ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبازى

النحوى م ٦٨٦ هـ - ٣٥١/٢ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٨٢ ، ٣٨٣ .

المبحث الثالث : [أورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه]  
هذا المبحث يتبع فيه اللفظ ما ليس وفقاً له ؛ ويتضح ذلك من مسأله .  
قال ابن جنى<sup>(١)</sup> وذلك أضرب :

منها اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة، نحو رجل علامة،  
وامرأة علامة، ورجل نَسابة، وامرأة نَسابة، ورجل همزة لمزة، وامرأة  
هُمزة . . . . وهو كثير .

وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه،  
وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغاية  
والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ،  
وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً يدل على ذلك أن الهاء  
لو كانت فى نحو امرأة فروقة إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف  
فى المذكر ، فيقال : رجل فروق، كما أن التاء فى نحو امرأة قائمة، وظريقة  
لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيرة فى نحو رجل ظريف، وقائم،  
وكريم . وهذا واضح .

ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذى هو مؤنث  
أيضاً تصحيحهم العين فى نحو "حول" ، و"صيد" ، و"اعتنوا" واجتوروا، إيذاناً  
بأن ذلك فى معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احوول واصيد ، وتعاونوا ،  
وتجاوروا، وكما كررت الالفاظ لتكرير المعانى، نحو الزلزلة ، والصلصة ،  
والصرصرة . وهذا باب واسع .

ومنها اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المذكورة . وذلك نحو رجل  
خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل، وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة ضيف،

(١) ينظر : الخصائص ٢/٢٠٣ : ٢١١ بتصرف يسير ونقل هذا الكلام والسيوطى فى الاشباه  
والنظائر ١/٣٧٤ : ٣٧٩ .

ورجل رضا وامرأة رضا، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلين رضا، وعدل،  
وقوم رضا وعدل، قال زهير<sup>(١)</sup>:

متى يشتجر قوم يقل سروعاتهم      هم بيننا فهم رضا وهم عدل<sup>(٢)</sup>

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل  
المصدرية ، فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة ، كما  
تقول : استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد  
نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع، تمكيناً لهذا  
الموضع، وتوكيداً .

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به . وذلك نحو قوله :  
أشدناه أبو علي :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الخبل      وضنت علينا والضنين من البخل<sup>(٣)</sup>

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة  
من البخل . وهذا أوفق معنى من أن تحمله على القلب، وأنه يريد به : والبخل  
من الضنين لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب .

(١) قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف . ينظر الديوان ص ١٠٧ .

(٢) البيت من "الطويل" وهو لزهير بن أبي سلمى في الأضداد ص ٧٥ والخصائص ٢/٢٠٤،  
والأشباه والنظائر ٢/٣٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٧، والصاحبي في فقه اللغة ص  
٢١٣، ولسان العرب ١٤/٣٢٤ (رضى) .

والشاهد فيه إفراده (رضى) و(عدل) في موضع الجمع يريد ذوو رضى، وذوو عدل .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للبعيث (خداش بن بشر) في لسان العرب ١٢/٨٧ "جنم" ،

١٣/٢٦١ "ضنن" ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٥ ، والخصائص ٢/٢٠٢ ،

وشرح شواهد المعنى ٢/٧٢٢ ، والمحاسب ٢/٤٦ ومغنى اللبيب ١/٣١١ . والشاهد فيه

قوله : "والضنين من البخل" أي : هو مخلوق من البخل، ولا يحمل على القلب، أي :

والبخل من الضنين، لصغر معناه إلى المعنى الآخر .

ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾<sup>(١)</sup> وذلك لكثرة فعله إياه، واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد: خلق العجل من الإنسان، لأنه أمر قد اطرده واتسع، فحملة على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى. وكأن هذا الموضوع لما خفى على بعضهم قال في تأويله: إن العجل هنا الطين ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة، ألا تراه عز اسمه كيف قال عقبه: ﴿ سَارِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> فنظيره قوله تعالى ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾<sup>(٤)</sup>، لأن العجلة ضرب من الضعف؛ لما تؤذن به من الضرورة والحاجة.

فلما كان الغرض من قولهم: رجل عدل وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الأفراد والتذكير أمانة للمصدر المذكور.

فإن قلت: فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً، نحو الزيادة، والعبادة، والذنوثة، والجهومة، والمحمية، والموجدة، والطلاقة، والسيطرة، وهو كثير جداً، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً، فما هو في معناه، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته.

قيل: الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى، من الفرع لضعفه، وذلك أن الزيادة، والعبادة والجهومة، والطلاقة، ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التأء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتهما. وليس كذلك الصفة، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً وإنما هي متأولة عليه، ومردودة بالصنعة إليه. فلو قيل: رجل عدل، وامرأة عدلة، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظن بها أنها صفة حقيقية، كصعبة من صعب، وندبة

(١) من الآية "٣٧" سورة الأنبياء .

(٢) من الآية "٣٧" سورة الأنبياء .

(٣) من الآية "١١" سورة الإسراء .

(٤) من الآية "٢٨" سورة النساء .

من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب . فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر؛ نحو الجهومة ، والشهومة، والطلاقة، والخلافة، فالأصول لقوتها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويُقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها.....

فإن قيل : فلم أنت المصدر أصلاً؟ وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس، وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار بقولك : إنه أصل، وإن الأصول تحمل ما لا تحمله الفروع؟

قيل : علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني كما غيرها أجناس للأعيان ، نحو رجل، وفرس، وغلام، ودار، وبستان . فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ، ولا حقيقة تأنيث في معناها، نحو غرفة ومشرقة<sup>(١)</sup>، وعليّة، ومروحة، ومقرمة<sup>(٢)</sup>؛ كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى وذلك نحو المحمّدة، والموجّدة والرشاقة، والحباسة، والضئولة، والجهومة .

نعم، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكّره ومؤنثه، وواحدته وجماعته، قبيحاً ولا مستكرها ، أعنى ضيفة وخصمة، وأضيفاً وخصوصاً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة، وأعلى في الصنعة قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكمالها أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع

(١) المشرقة - مثلته الراء - موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٢) هي ستر رقيق ١ ، ٢ ينظر الخصائص ٢٠٨/٢ .

(٣) من الآية "٢١" سورة ص .

كما يجب للمصدر في أول أحواله ألا ترى أنك إذا أنتت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة، ومنطلقة، وضاريات، ومكرّات. فكان ذلك يكون نقضاً للفرض، أو كالتنقض له. فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً . . . .

ومن ذلك (فرس وساع) الذكر والأنثى فيه سواء، وفرس جواد، وناقاة ضامر، وجمل ضامر، وناقاة بازل، وجمل بازل، وهو لباب قومه، وهي لباب قومها، وهم لباب قومهم، قال جرير :

تَدْرَى فَوْقَ مَتْنِهَا قُرُونًا عَلَى بَشَرٍ وَأَنْسَةِ لُبَابٍ<sup>(١)</sup>

### المبحث الرابع : "نقض عادة الاستعمال"<sup>(٢)</sup>

وسبب هذه التسمية ؛ لأنّ فَعَلت فيه متعدّ وأفَعَلت غير متعدّ . قال ابن جنى "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان "فعل" غير متعدّ كان "أفعل" متعدّياً" ؛ لأنّ هذه الهمزة كثيراً ما تجئ للتعديّة . وذلك نحو قام زيد، وأقمت زيدا، وقعد بكر وأقعدت بكرأ .

فإن كان "فعل" متعدّياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين ، نحو طعم زيد خبزاً، وأطعمته خبزاً، وعطا بكر درهماً، وأعطيته درهماً فأما كسى زيد ثوباً، وكسوته ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال، ألا تراه نقل من "فعل" إلى "فعل" .

وإنما جاز نقله " بفعل" لما كان "فعل" وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو جدّ في الأمر، وأجدّ، وصدته عن كذا، وأصددته، وقصر

(١) ورد في الديوان مفرداً ص جاء في اللسان (لبب) و(تدرى) بصيغة المبني للفاعل . وينظر الخصائص ٢١١/٢ ، وتاج العروس ١٩٥/٤ لبب يقال : لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب قومهم الذكر والأنثى فيه سواء و"بشر" قد يكون جمعه بشره كشجره وشجر وقد يكون أراد الهاء فحذفها .

(٢) ذكر هذا السيوطي في الأشباه والنظائر ٣٧٤/١ بعنوان "ورد للشئ على خلاف العادة" .



عن الشيء وأقصر، وسحته الله، وأسحته ونحو ذلك . . . هذا هو الحديث :  
أن (تنقل بالهمز) فيحدث النقل تعدياً لم يكن قبله .

غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه القضية معكوسة مخالفة، فتجد "فعل"  
فيها متعدياً ، وأفعل غير متعد .

وذلك قولهم : أجفل الظليم، وجفلته<sup>(١)</sup> الريح ، وأشنى البعير إذا رفع  
رأسه، وشنفته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها، ونزفتها ، وأشع<sup>(٢)</sup> الغيم،  
وقشعته الريح، وأنسل<sup>(٣)</sup> ريش الطائر، ونسلته، وأمّرت الناقة درّ لبنها  
ومرّيتها<sup>(٤)</sup> .

ونحو ذلك ألوت الناقة بذنبيها ، ولوت ذنبيها، وصرّ الفرس أذنه، وأصرّ  
بأذنه، وكبه الله على وجهه ، وأكبّ هو، وعلوت الوسادة، وأعليت عنها<sup>(٥)</sup> .

فهذه نقض عادة الاستعمال؛ لأن فعلت فيه متعد ، وأفعلت غير متعد .

وعلة ذلك — عندي — أنه جعل تعدى فعلت وجمود أفعلت كالعوض  
لفعلت من غلبه أفعلت لها في التعدى ، نحو جلس وأجلسته ، ونهض

---

(١) ظاهر الأمر عنده أن الحديث عن الظليم، ولا يقال هنا في الظليم . وفي اللسان "جفل"  
جفلت الريح السحاب" فكانه يريد هذا فتكون الكناية في جفلته للسحاب . ينظر الخصائص  
٢١٧/٢ .

(٢) يرى الزمخشري أن "أشع" من باب "أصبح" أي دخل في الصباح فلا غرابه فيه وهنا فسى  
كشافه عن قوله تعالى في سورة الملك من الآية "٢٢" ﴿ أَفَمَنْ يَمُنُّ بِمُكِبِّ عَلَى وَجْهِهِ ﴾ .  
ينظر الكشاف ٥٦٩/٤ ويرى الفخر الرازي عند قوله تعالى في سورة البقرة آية "٢٦"  
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ أن الهمزة في نحو أشع للتعدية وأن الفعل  
متعد إلى مفعولين محذوفين .

ينظر الفخر الرازي ١/ص ٥٠ قال في حديثه عن الهمزة : " وقد تجى لنقل الفعل من  
المتعدى إلى غير المتعدى كقولك : كيبته فأكب " .

(٣) "أنسل" : أي سقط وتقطع . ينظر الخصائص ٢١٧/٢ .

(٤) أي مسحت ضرعها لتدرّ . الخصائص ٢١٧/٢ .

(٥) أي سوى أنه ونصبيها للاستماع، وذلك إذا جدّ في السير . ينظر الخصائص ٢١٧/٢ .

وأنهضته ، كما جعل قلب الياء واو في التقوى والرغوى والثنوى والفتوى  
عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها، وكما جعل لزوم الضرب الأول من  
المنسرح "لمفتعلن" وحظر مجيئه تاماً أو مخبوناً، بل توبعت فيه الحركات  
الثلاث البتة تعويضاً للضرب من كثرة السواكن فيه، نحو "مفعولن" ومفعولان  
ومستفعلان، ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان .

ومن هذا الباب قول النابغة :

أضراً بجرداء النسالة سمنحج يُقَلِّبُهَا إِذَا أَعْوَزَتْهُ الْحَالِلُ (١)

صيغة "أفعل" في البيت (أضراً)، و"أعوز" ومعنى أفعل الشيء وفعلته :  
أى : قد يكون الفعل بدون الهمزة فعلاً متعدياً وتدخل عليه الهمزة فتجعله  
لازماً، ومنه أنزفت البئر، ونزفتها أنزفها نزفاً، وأقشع الغيم وقشعته الريح  
تقشعه قشعاً، وكذلك أقشع القوم إذا تفرقوا . . . ، وقالوا أجلى - الشيء  
انكشف، وجلوته ، وأجفل الظليم وجفلته أنا ، وأكب الرجل لوجهه  
وكبته الله (٢) .

وأضربه أى دنا منه دنواً شديداً فأذاه (٣) .

وقيل : يصير اللازم متعدياً : ١ - بهمزة التعديّة فى أوله . ٢ -  
بتضعيف عينه . ٣ - بحرف الجر . ٤ - بالظرف (مفعول به ، غير  
صريح) .

٥ - يصير المتعدي لازماً إذا بنى للمطاوعة : جمعته فاجتمع إن هذه  
الأوزان تدل على ما يدل عليه المجهول : اجتمع هو بمعنى جمع ، ولا يمكن  
بناء المطاوعة فى جميع الأفعال، فلا يقال : ضربته فانضرب .

(١) ينظر : قوله "أضراً بجرداء النسالة" أى أضراً باتان قصيرة الشعر . والنسالة : ما نسل من  
شعرها وتساقط وإضراره بها عضه لها وغيرته لها . والسمنحج : الطويلة الظهر .  
ينظر الديوان ص ١١٧ .

(٢) ينظر : المخصص لابن سيده ٥٦/١٥ بتصرف .

(٣) ينظر : لسان العرب ضراً ٤٤/٨ .

٦ - إنَّ أساليب التعدية لا تُطبَّق على كُلِّ فعل، فلا يقالُ : جلستُ بزيد،  
ويندر اجتماعها في نفس الفعل : أرَجَعْتُهُ ورجعتُ به .

٧ - الفعل الواحد قد يُستعمل لازماً نحو : سفح الدَّم ، بمعنى انصبَّ  
وسال وقد يستعمل متعدياً : سفحت الدَّم ، بمعنى أرقته ، ويختلف معناه بحسب  
تعديته : جزم : "أمضى" ، وجزم عنه "عجز" جزم عليه "سكت" (١) .  
ومنه ما جاء عنهم من "أفعلته" فهو "مفعول" (٢) .

قال ابن جنى : " ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول،  
وذلك نحو أحببته فهو محبوب، وأجته الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم،  
وأكزه (٣) فهو مكروز، وأقره فهو مقرر، وآرضه الله فهو مأروض وأملأه الله  
فهو مملوء، وأضأده (٤) الله فهو مضنود، وأحمه الله - من الحمى فهو  
محموم، وأهمه - من الهم - فهو مهموم ، وأزعفته فهو مزعوق أى مذعور  
ومثله . . قوله :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مؤذوع وواعد مَصْدَق (٥)

وهو من أودعته . وينبغي أن يكون جاء على ودع .

(١) ينظر : معجم قواعد العربية العالمية راجعة أ . الياس منظر دقق فيه د/ جورج مترى

عبد المسيح ص ١٠٥ "بتصرف" .

(٢) ينظر : في هذا الموضوع المزهر ١٦٧/٢ .

(٣) أى اصابه بالكزاز . وهو تشنج يصيب الإنسان من شدة البرد، وتعتريه منه رعدة . ينظر

الخصائص ٢١٩/٢ ح ٢ .

(٤) ينظر : اللسان (ضاد) ٥/٨ قال : أضأده الله أى أزكمه فهو مضنود .

(٥) هذا من قصيدة لخفاف بن نديه وهو فى وصف فرس . وأرضى الدابة : أسفل قوائمها

واستحمام أرضه من العرق وقوله "مودوع" أى ساكن لا يجتهد . وأصل مودوع مفعول

من ودعه أى تركه فهو متروك من الرجز والضرب " وواعد مصدق" أى يعد راكمه

بمواصلة العدو ويصدق فى وعده . ينظر الخصائص ٢١٨/٢ ، والأصمعيات ص ٤٨

واللسان (ودع) .

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حُمِلَ على هذا، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون الأمر يَحْزِنُنِي، ولا يقولون : حزنني، إلا أن مجئ المضارع يشهد للماضي وقد قالوا فيه أيضاً : مُحْزَنٌ على القياس ومثله قولهم : " مُحَبَّبٌ " . . .

قالوا : وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول - نحو أجنه الله فهو مجنون وأسله الله فهو مسلول ، وبابه - أنهم إنما جاءوا به على "فعل"، نحو جُنَّ فهو مجنون، وزَكِمَ فهو مزكوم، وسَلَّ فهو مسلول وكذلك بقية .

فإن قيل لك من بعدُ : وما بال هذا خالف فيه الفعلُ مسنداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول ، وعادة الاستعمال غير هذا؛ وهو أن يجئ الضريان معاً في عدة واحدة، نحو ضربته وضرب وأكرمه وأكرم، وكذلك مقاد هذا الباب؟

قيل : إنَّ العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما : " وإن كان جميعاً يهَمَّاتهم ويعنياتهم" (١) خصوصاً المفعول إذا اسند الفعل إليه بضربين من الصنعة : أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدة واحدة؛ وذلك نحو ضَرَبَ زيد وضرب ، وقَتَلَ وقتل، وأكرم أكرم ، ونحرج ونحرج .

والآخر : أنهم لم يرضوا ولم يقتعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها . وذلك نحو قولهم : أحببته وحَبَّبَ ، وأزكمه وزَكِمَ، وأضاده الله وضند، وأملاه الله وملئ .

قال أبو علي : فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم، إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٤ .

للفاعل . . . وهذا الموضع هو الذى دعا أبا العباس أحمد بن يحيى فى كتاب  
فصيحه أن أفرد له باباً فقال : هذا باب فَعَل — بضم الفاء — نحو قولك عُنَيْت  
بحاجتك وبقية الباب . إتما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا  
تسند إلى الفاعل فى اللغة الفصيحة ، ألا تراهم يقولون : نُحَى زيد من النخوه  
ولا يقال نخاه كذا ، ويقولون امتقع لونه ، ولا يقولون امتقعه كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ليريك أفعالاً خُصَّت بالإسناد إلى المفعول دون  
الفاعل؛ كما خُصَّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد ،  
وقعد جعفر ، وزهب محمد ، وانطلق بشر . ولو كان غرضه أن يُريك صورة ما  
لم يسم فاعله مجملاً غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضُرب وركب  
وطُلب وقُتل . . . وهذا يكاد يكون ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض ، فإنه  
أشرف من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير مجئ اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة، نحو — أحببته فهو  
محبوب — مجئ اسم الفاعل على حذفهما أيضاً، وذلك نحو قولهم : أورش  
الرمثُ فهو وارس<sup>(١)</sup>، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقل، قال الله  
عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقياسه "ملاقح" ؛ لأن الريح تلقح  
السحاب فتستدره، وقد يجوز أن يكون على لقحتْ هى ، فإذا لقحتْ فزكت  
ألقحتْ السحاب، فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب . وضده قول  
الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أى فإذا أردت قراءة القرآن،  
فاكتفى بالمسبب الذى هو القراءة من السبب الذى هو الإرادة .

وقد جاء عنهم مُبَقَّل، حكاها أبو زيد . وقال دُوَاد ابن أبى دوا دلأبييه  
فى خبرلهما ، وقد قال له أبوه ما أعاشك بعدى؟ :

(١) أى اصفر ورقه . والرمث شجر ترعاه الإبل . ينظر الخصائص ٢/٢٢١ ج ١٠ .

(٢) من الآية "٢٢" سورة الحجر .

(٣) من الآية "٩٨" سورة النحل .

أعاشنى بعدك وإد مبقلُ آكل من حَوَازِنِه وَأَنسَل<sup>(١)</sup>  
 ونظير مجئ اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزيادة فيما مضى  
 مجئ المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : " جاء زيد وحده " فأصل هذا  
 اوحدته بمرورى إيحاداً ، ثم حذفت زيادته فجاء على الفعل ، ومثله قولهم :  
 عمرك الله إلا فعلت أى عمرك الله تعميراً ، ومثله قوله :

وَقَدْ أَغْدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكِنَاتِهَا بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَل<sup>(٢)</sup>  
 أى تقييد الأوبد ثم حذف زائدتيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجواهر  
 لما فيه من معنى الفعل . . .

ولمّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ  
 على حذف الزيادة التي كانت فى الواحد ، وذلك نحو قولهم : كَرَوَان وِكِرَوَان ،  
 وورشان ، وورشان - فاجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنه صار إلى  
 "فعل" فجرى مجرى خرب وخربان ، وبرق ، وبرقان قال :  
 أبصر خربان فضاء فاتكدر<sup>(٣)</sup>

وأنشدنا لذى الرمة :

من آل أبى موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان أبصرن بازياً<sup>(٤)</sup>

(١) من الرجز لأبى نوبب وقولهم : مكان مبقل هذا هو القياس والأكثر فى السماع باقل وأنسل  
 الرجل حان أن ينسل إبله وغنمه سمتت حتى سقط الشعر . ينظر : الخصائص ١٨/١  
 ولسان العرب ٣١٩٠/٤ (عيش) وتاج العروس ٤٩٠/٣٠ (نسل) .

(٢) البيت من "الطويل" ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٧٧ ،  
 وخزانة الأدب ١٥٦/٣ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، والخصائص ٢٢٢/٢ ، ولسان العرب  
 ٣٧٢/٣ (قيد) ، ٧٠٠/١١ (هكل) ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧ ، والمحتسب ١٦٨/١ ،  
 ومعنى البيهقي ٤٤٦/٢ . والشاهد فيه قوله : "وقد اغدى" حيث جاءت "قد" مع الفعل  
 المضارع للتحقيق ، وهذا قليل ، والأكثر أن تأتى معه للتوقع .

(٣) هذا "الرجز" من أرجوزه العجاج التي أولها : قد جبر الدين الإله فجير . ينظر الديوان ص  
 ١٧ والخصائص ٢٢٤/٢ .

(٤) هذا البيت الثالث والثلاثون من قصيدته فى مدح بلال بن أبى بردة الأشعري . ينظر الديوان  
 ص ١٥٤ والخزانة ٣٩٦/١ والخصائص ٢٢٤/٢ .

ومنه تكسيرهم "فَعَالًا" على "أفعال" حتى كأنما كَسَرَ "فَعَلَ" ، وذلك نحو جواد وأجواد ، وعيَاء وأعياء ، وحياء وأحياء ، وعراء وأعراء . . . ومن ذلك قولهم : نِعْمه وأنعم ، وشده وأشد في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء ، كقولهم : ذنب وأنوب ، وقطع وأقطع ، وضرس وأضرس . . . وذلك كثير جداً .

وما يجئ مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك ، إلا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً .

وفصل للعرب طريف؛ وهو إجماعهم على مجئ عين مضارع "فَعَلْتَه" إذا كانت من فاعلنى مضمومة البتة . وذلك نحو قولهم : ضاربنى فضربته أضربه ، وعالمنى فعلمته أعلمه ، وعاقلنى — من العقل — فعقلته أعقله ، وكارمنى فكرمته أكرمه وفاخرنى ففخرته ، أفخره ، وشاعرنى فشعرته أشعره . وحكى الكسائى : فاخرنى ففخرته افخره — بفتح الخاء — وحكاها أبو زيد أفخره — بالضم — على الباب كل هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر منه .

ووجه استغرابنا له أن خصّ مضارعه بالضم . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع "فَعَلَ" أن يأتى بالكسر؛ نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ وبابه، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه ، نحو قتل يَقْتُلُ، ونحل يَنْحُلُ، فكان الأَحْجَى به هنا إذا أريد الإقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضياً له فى مضارع "فَعَلَ"، وهو "يَفْعَلُ بكسر العين . وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الإقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه، ألا تراك تقول فى تحقير أسود وجدول : أسيدٌ وجديلٌ بالقلب وتجزى من بعد الإظهار وأن تقول : أسودٌ وجدولٌ ، فإذا اصرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتة فقلت : مقِيمٌ وعجِيْزٌ فأوجببت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره . . .

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجئ هذا الباب فى الصحيح كله بالضم، نحو أكرمه وأضربه .

وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والتحيزه التي تغلب ولا تغلب، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : "فعل" ، "يفعل" ، نحو فقهه يفقه إذا أجاد الفقه، وعلم يعلم إذا أجاد العلم - وروينا عن أحمد ابن يحيى عن الكوفيين : ضربت اليديده على وجه المبالغة .

... وكما لم يكن من هذا بد ههنا لم يجئ أيضاً مضارع فعل منه فما فاؤه "واو" بالضم بل جاء بالكسر، على الرسم وعادة العرب . فقالوا : واعدنى فوعدته أعدّه ، وواجلنى فوجلته أجله ، فهذا كوضعه - من هذا الباب - أضعة .

ويدلك على أن لهذا الباب اثرا في تغييره باب "فعل" في مضارعه قولهم : ساعانى فسعيته أسعيه ، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم : سعى يسعى لما كان مكاناً قد رتب وقرر وزوى عن نظيره في غير هذا الموضع .

فإن قلت : فهلاً غيروا ما فاؤه "واو" ، كما غيروا ما لامه "ياء" فيما ذكرت ، فقالوا : واعدنى فوعدته أو عدّه، لما دخله من المعنى المتجدد ؟

قيل : (فعل) فما فاؤه "واو" لا يأتي مضارعه ابداً بالضم، إنما هو بالكسر، نحو : وجد يجد، ووزن يزن، وبابه، وما لامه "ياء" فقد يكون على "يفعل" ، كيرمى ويقضى، وعلى "يفعل" ، كيرعى ويسعى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في "فعل" أغلظ حكماً من أمر اللام إذا كانت ياء . فذلك فرقاً<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : الخصائص ٢/٢١٦ : ٢٢٨ بتصرف ، ونقل هذا الكلام السيوطى فى الأشباه

والنظائر ١/٣٨٢ : ٣٨٩ .





## الفصل الثالث

### "الاستعمال والنقيض"

المبحث الأول : (لفطان لمعنى واحد يردان عن العالم متضادين) وهذا إنما يكون إذا ورد عن عالم فى مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلًا والآخر معطلًا أخذ بالمعطل ، وتؤول المرسل كقول سيبويه<sup>(١)</sup> - فى غير موضع - فى التاء من "بنت" و"أخت" إنهم للتأنيث .

وقال فى باب لا ينصرف<sup>(٢)</sup> : إنها ليست للتأنيث . وعلة بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون ألفًا كفتاة وقناة وحصاة ، والباقى كله مفتوح كروظبه وعنبه، وعلامه، ونسابه . قال : فلو سميت رجلًا بـ "بنت" وأخت نصرفته .

قال ابن جنى<sup>(٣)</sup> : " فمذهبه الثانى ، وقوله إنها للتأنيث محمول على التجوز لأنها لا توجد فى الكلمة إلا فى حال التأنيث ، وتذهب بذهابه لا أنهما فى نفسها زائدة للتأنيث ، بل أصل كتاء، "عفريت" و"ملكوت" فإنها بدل لام أخ وابن إذا أصلها : أخو ، وبنو .

وإن لم يعلل واحداً منهما نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوائينه فيعتمد، ويتأول الآخر إن أمكن كقول سيبويه<sup>(٤)</sup> حتى الناصبة للفعل . وقوله<sup>(٥)</sup> : " إنها حرف جر" فإنهما متنافيان ، إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها "حتى" ،

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٦٢ ، ٤/٣١٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٢٢١ .

(٣) ينظر : الخصائص ١/٢٠١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/١٦ ، ١٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٥ ، ٦ .

فعلم بذلك أن مضمرة بعد حتى كما تضرر مع اللام "حتى" فعلم بذلك أن أن مضمرة بعد حتى كما تضرر مع اللام الجارة في نحو قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وإن لم يكن التأويل فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنه رأيه والآخر مطرح، وإن لم ينص بحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر ،  
والأول مرجوع عنه

فإن لم يعلم التاريخ وجب سببُ المذهبين ، والفحص عن حال القولين؛  
فإن كان أحدهما أقوى نسب إليه أنه قوله ، إحسانا للظن به وأن الآخر  
مرجوع عنه .

وإن تساويا في القوة وجب أن يُعتقد أنهما رأيان، وأن الدواعي إلى  
تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد  
كلا منهما .

وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيراً ، حتى إن أبا علي كان إذا  
عرض له قول عنه يقول : لا بدُّ من النظر في إلزامه إياه؛ لأن مذهب كثرته،  
وكان أبو علي يقول في "هيهات" : أنا أفتى مره بكونها اسماً للفعل كـ "صنة"  
و"مه" وأفتى مرة بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرنى في الحال .  
قال أبو علي وقلت لـ "أبي عبد الله البصري" يوماً أنا أعجب من هذا  
الخاطر في حضوره تارة ومغيبه أخرى ، وهذا يدل على أنه من عند الله ، إلا  
أنه لا بد من تقديم النظر<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الثالث : [ الإعراب نقيض البناء ]

من صور الاستعمال الإعراب والبناء فإن أحدهما نقيض الآخر .  
قال سيبويه : " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال  
المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء ،

(١) من الآية "٢" سورة الفتح .

(٢) هذا كلام ابن جنى ملخصاً ينظر الخصاص ٢٠٠/١ : ٢٠٧ والافتراح ص ١٨١ : ص

والياء، والنون وذلك قولك : أفعلُ ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعلُ هو، ونفعل نحن .

والنصب في الأسماء : رأيت زيدا ، والجر : مررت بزيد، والرفع : هذا زيد . وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل، والرفع : سيفعلُ والجزم : لم يفعلُ ، وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في الأفعال . . . .

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة<sup>(١)</sup> المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، ولأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجر إلا لمعنى .

فالفتح في الأسماء قولهم : حيث وأين وكيف والكسر فيها نحو : أولاء وحذار وبداد والضم في نحو : حيث<sup>(٢)</sup> وقبل وبعد . والوقف نحو : من وكم وقط وإذ .

والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه "فعل" ولم يسكنوا آخر فعل، لأن فيها بعض ما في المضارع ، تقول : هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة<sup>(٣)</sup> .

ومن كلام سيبويه وقريب منه كلام المبرد عن الإعراب والبناء تبيين لى أن سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين .

(١) ينظر : يعنى الأسماء المبنية .

(٢) حيث لغة في حيث ينظر الكتاب ١٥/١ ح "٦" .

(٣) ينظر : الكتاب ١٣/١ : ١٦ بتصرف ، وينظر المقتضب للمبرد ١٤١/١ : ١٤٥ .

قال الرضى : " التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء وسكونهما فى اصطلاح البصريين متقدميهم ، ومتأخريهم تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما" (١) .

وقال الشيخ أبو على : " اعلم أن البناء نقيض الإعراب؛ لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة تقول : "من جاءك" ؟ فيكون (مَنْ) فى موضع رفع بالابتداء، إذ هو بمنزلة قولك أى رجل جاءك ، وتقول من لقيت ؟ فيكون فى موضع نصب وبمَنْ مررت؟ فيكون فى موضع جر . . .

وأصل البناء السكون، لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب ، فإن وجد شيء مبنئ على الحركة فلأحد ثلاثة أشياء :

أولها : التقاء الساكنين، وذلك نحو هؤلاء وأين وكيف، والأصل السكون ، إلا أنه حصل قبل الهمزة ساكن ، وهو الألف ، حركوها لنلا يجتمع ساكنان . وهكذا حكم أين وكيف، لأن قبل الحرف الأخير منهما ياء ساكنة .

والسبب الثانى : أن يلزم الابتداء بالساكن . وذلك نحو الكاف فى ضربك، بنوه على الحركة؛ لأنه ضمير المنصوب، والمنصوب فى حكم المنفصل تقديراً وإن اتصل لفظاً ، فلما كان كذلك ألزموه الحركة جرياً على مقتضى المعنى .

والسبب الثالث : أن يجرى للاسم تمكن ثم يعرض فيه البناء وذلك قولهم : يا حكّم فى النداء، لأجل أن حكماً اسم متصرف بوجوه الإعراب فى الكلام، تقول هذا حكّم ، ورأيت حكماً ، ومررت بحكم، فلما قصد بناؤه فى حال النداء لعله تذكر بعد بنى على الحركة، ليكون فرقاً بينه وبين ما لم يتل نصيباً

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣/٢، وينظر الأشباه والنظائر ١/١٦٢ .

من التمكن كَمَنْ وإذ ، فليس من لفظ مبنى على الحركة إلا وفيه إحدى هذه العُلل التي وصفتنا .

وَبَعْدُ فقد تقدم أن الأسماء أصلها الإعراب ، وأن البناء يأتيها لمشابهة تتقرر بينها وبين الحروف ، كما أن الأفعال أصلها البناء وإنما أعرب منها ما يضارعُ الأسماء فَكَمْ فى قولك : كم رجلاً ، بُنى لتضمنه معنى الحرف الذى هو همزة الاستفهام، ألا ترى أنه بمنزلة أن تقول : أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون؟

وأعشرين رجلاً ضربت أم ثلاثين؟ وأبعشرين رجلاً مررت أم بأربعين؟ فلما تضمن كَم معنى الحرف بُنى كما يكون الحرف مبنياً<sup>(١)</sup> .

وقال أبو على فى المسائل العسكرية : " الإعراب تغيرُ أواخر الكلم، واختلافها باختلاف العوامل، والبناء خلاف ذلك، فالمعرب من الكلم الثلاث الاسم والفعل، فأما حروف المعانى فكلها مبنية"<sup>(٢)</sup> .

وقال فى الإيضاح : " البناء خلاف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العوامل"<sup>(٣)</sup> .

وقيل : " والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما (الحرف والحذف) أى الإعراب بالحركة نحو : يقومُ زيدُ أصل للإعراب بالحرف نحو ، الزيدان يضحكان، والإعراب بالسكون نحو : لم يضربُ أصل للإعراب نحو : لم يقوما . فلا يُصَارُ إلى الإعراب بحرف إلا عند تعذر الحركة . ولا يُصَارُ إلى الإعراب بحذف إلا عند تعذر السكون .

(١) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تح / د . كاظم بحر المرجبان

١٢٥/١ : ١٢٧ بتصرف .

(٢) ينظر : المسائل العسكرية لأبى على الفارسي م(٣٧٧) هـ تح / د . محمد الشاطر أحمد

محمد أحمد ص ٢٢٩ ، وينظر المقتضب للمبرد ١/١٤١ .

(٣) ينظر : الإيضاح العسدي لأبى على الفارسي ١/١٥ .

قال (فهو بناء) - أى ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية وحركة الإبتاع . وحركة النقل، وحركة التخلص من ساكنين فهو بناء وأنواعه "ضم" - نحو (حيث) و"فتح" نحو (أين) و"كسر" نحو "أمس" ووقف نحو "كم"<sup>(١)</sup>.

### التعقيب :

العالم الجليل أبو على الفارسي فى المسائل العسكرية عرّف الإعراب وقال البناء خلاف ذلك، وفى الإيضاح العضدى عرّف البناء وقال إنه خلاف الإعراب، وذلك كما يقال البياض ضد السواد والسواد ضد البياض، ومن هنا نعلم أن الشيء قد يعرف بضده<sup>(٢)</sup>.

وللعلم أن الذى يقع عليه الإعراب يسمى "المعرب"، والذى يقع عليه البناء يسمى المبنى

قال الجاربردى : " المعربُ : هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً ، وهو على ضربين : مُنصَرَفٌ وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، وغير مُنصَرَفٌ وهو الذى منع منه الجر والتنوين ، ويفتح فى موضع الجر نحو : "مررت بأحمد" إلا إذا أضيف، أو عرّف باللام، نحو : "مررت بأحمدكم" وبالأحمر . . .

والإعراب التقديرى : ما لا يظهر الإعراب فى لفظه قُدْرَ فى محله . كعصا وسُعْدَى ، وغلَامَى مطلقاً والقاضى فى حالتى الرفع والجر .

المبنى : هو الذى سكون آخره وحركته لا يعامل ، نحو كم ، وأين وهؤلاء ، وحيث .

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح / محمد كامل بركات ٢٣/١ ، ٣٣/١

حديثه عن البناء

(٢) ينظر : المخصص لابن سيده ٨٠/١٤ "بتصرف" .

وسكوته يسمى وقفاً ، وحركاته فتحاً وكسراً وضماً ، وبسبب بنائه مناسبة "غير المتمكن" أى المبنى الأصل وهو الفعل الماضى والأمر والحروف والجملة ، وكل اسم ناسبها يكون مبنياً فمنه المضمرات<sup>(١)</sup> .

وبذلك نكون قد تعرفنا على أن المُعْرَب ضد المبنى والأول خلاف الآخر .

### التعقيب :

الإعراب الذى هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلمة لماذا؟ والإجابة عن ذلك ما قاله السهيلي حيث قال : " والحكمة فيه عندي - والله أعلم - أن الإعراب دليل على المعانى التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً وغير ذلك ، وتلك المعانى لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه ، فوجب ألا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه فى الوجود ، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله - وهو الوصف - بعد مدلول الاسم ، وهو المسمى الموصف بذلك الوصف ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الثالث : (استعمال النكرة والمعرفة)

الاسم على ضربين نكرة ومعرفة ومن الاستعمال يتضح معنى كل منهما .

قال سيبويه : " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً ، لأن النكرة أوّل ، ثم تدخل عليها ما تعرف به . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة"<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : المعنى فى علم النحو للإمام العلامة الجاربردى الشافعى تح / قاسم الموشى

أبو محمد أنس ص ٢٠ ، ٢١ تحدث عن المغرب ، ص ٤٠ ، ٤١ تحدث عن المبنى .

(٢) ينظر : نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨ -

٥٨١) تح د / محمد إبراهيم البنا ص ٨٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٢٢ .



وقيل : " واعلم أنّ مذهب سيبويه أنّ النكرة أوّل والمعرفة بعدها وطرأه عليها، وزعم الكوفيون وابن الطراوة<sup>(١)</sup> أنّ الأمر ليس على ما ذهب إليه سيبويه، قالوا : " لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر، ومنها ما لا يفارقه التعريف ، كالمضمرات ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال سيبويه ؛ فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح"<sup>(٢)</sup> .

وفى شرح اللع قال : " الاسم على ضربين : نكرة ومعرفة، فالنكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو : رجلٌ وفرسٌ ألا ترى أن هذا الاسم لا يصلح للواحد بعينه . ويعتبر النكرة بشيئين بأن يحسن فيها لام التعريف نحو : الرجل، وبربّ تقول : ربّ رجل .

(كيف) نكرة لأن جوابها نكرة تقول : كيف زيد فجوابه صالح .

(من) تصلح أن تكون معرفة ونكرة، وكذلك كم، وأين؛ لأنه يصلح أن تقول إذا قيل لك : أين زيد؟ فى الدار ، وفى الدار وإذا قلت : " زيد رجل" فهو نكرة لإضافته إلى النكرة ، كما اكتسى الأول من الثانى التعريف إذا أضيف إليه كذلك يكتسى التنكير والنكرات بعضها أعم من بعض، فأعم الأشياء وأبهما شىء"<sup>(٣)</sup> .

ومحدث أخص من شىء ؛ لأن كل محدث شىء، وليس كل شىء محدثاً وجسم أخص من محدث؛ لأن كل جسم محدث ، وليس كل محدث جسماً ،

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١٠٥/٢ ، والهمع ٥٥/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (م ٧٧٨) تج / ١٠١ / على محمد فاخر وآخرين ٤٤٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ ، والكليات لأبى البقاء العكبرى ص ٣٥٨ والارتشاف ٨٠٨/٢ ، والتصريح ٩٣/١ .

وإنسان أخص من جسم، لأن كل إنسان جسم وليس كل جسم إنساناً، وعلى هذا تجرى النكرات في الإبهام والتخصيص .

والنكرة أصل للمعرفة ؛ لأن الجمل التي تقع بها الفائدة نكرات، ولهذا إذا انضم فيما لا ينصرف إلى التعريف غيره من العلل اعتد به ثقلاً .

فأما المعرفة فهي خمسة أضرب : المضمّر ، والمبهم ، والعلم ، وما تعرف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة<sup>(١)</sup> .

### آراء العلماء في أن النكرة أصل أم المعرفة :

ذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع . وخالف الكوفيون وابن الطراوة وقالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأن الأجناس هي الأولى ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض .

قيل مما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيراً من النكرات لا معرفة لها .

وقد جاء في الأشباه والنظائر<sup>(٣)</sup> الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير

وقال ابن يعيش في شرح المفصل أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل .

(١) ينظر : شرح اللمع في النحو تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير تح

د/ رجب عثمان محمد، د. / رمضان عبد التواب ص ١٣١ .

(٢) ينظر : مع الهوامع للسيوطي ٥٥/١ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٦/٢ .

وقيل النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

- ١ - أن مسمى النكرة أسبق إلى الذهن .
- ٢ - التعريف يحتاج إلى قرينة .
- ٣ - أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصلتها .
- ٤ - أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب<sup>(١)</sup> .

### التعليق :

واضح كما يرى سيبويه والجمهور أن النكرة أسبق من المعرفة وهذا أمر طبيعي؛ لأن الإنسان عند خلقه يسمى مولود ثم يوضع له العلم .  
أمّا احتجاج الكوفيين بالضمائر فالحقيقة أن الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها وإلا فهي وحدها ميتة لا حراك فيها (فأنت أو إياك أو إياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الرابع : [وضع المفرد موضع الجمع]

من صور الاستعمال في اللغة العربية استعمال المفرد في موضع الجمع وهذا غير مستنكر وكثير في كلامهم .

قال سيبويه : " واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكنا من الجميع ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مساجد ومفاتيح"<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥ .

(٢) ينظر : ما فات الإصناف من مسائل الخلاف د . فتحي بيومي حموده ص ٤٠٣ : ٤٠٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٢/١ .

وقال فى موضع آخر : وأماً ثلثمائة إلى تسعمائة<sup>(١)</sup> فكان ينبغى أن تكون فى القياس منين أو منات ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر فى كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم فى الشعر من ذلك ما لا يستعمل فى الكلام وقال علقمه بن عبدة :

بها جيفُ الحسرى فأمأ عظامها فيبيضُ وأماً جدها فصليب<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup>:

لا تتكروا القتلَ وقد سُبينا فى حلقكم عظم وقد شجيتنا<sup>(٤)</sup>

فاختص التثنية بهذا الباب إلى تسعمائة .

ومما جاء فى الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كلوا فى بعضِ بطنكم تعفوا فإن زماكم زمنٌ خميص<sup>(٥)</sup>

(١) يعنى أن القياس فى تسعمائة كان بجمع المائة، فكان ينبغى أن تقول ثلاث منات وثلاثين منين، وذلك أن ثلاثاً وتسعاً تضاف إلى جماعة فى الأحاد ، فانبغى أن تكون هنا هنا أيضاً مضافة إلى جماعة . غير أنهم أضافوها إلى واحد، وبينوها كما بينوا أحد عشر وعشرين بواحد . ينظر الكتاب ٢٠٩/١ ح"٢" .

(٢) ينظر : ديوان علقمة الفحل ص ١٣٢ والمفضليات ٣٩٤ والكتاب ٢٠٩/١ .

الحسرى : جمع حسير، وهى المعية يتركها أصحابها فتموت وبيضت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم، فبدت وصارت بيضاً : صليب : يابس لم يدفع . يصف أرضاً فلاة قطعها إلى الممدوح، والشاهد فيه أن"جلدها" مفرد أريد به الجمع، أى جلودها .

(٣) هو المسبب بن زيد مناة الفتوى، كما فى الشنترى واللسان (شجا) .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٠٩/١ ، واللسان "شجا" وابن يعيش ٢٢/٦ وشرح الحماسة للمرزوقى ص ١٩٦ يقول : "لا تنكر القتل" صوابه ما أثبت من المراجع المتقدمة يقول : "لا تتكروا قتلناكم وقد سبيتم منا خلقاً، فقد شجيتم بقتلنا لكم ، كما شيجنا نحن من قبل بمن سبيتم منا . فهذا بذاك . يقال شجى بالعظم، إذا اعترض فى حلقه وأغضه . وشاهده استعمال "حلقكم" مفرداً مراداً به الحلوقة .

(٥) ينظر : الكتاب ٢١٠/١ والخزانة ٣٧٩/٣، وابن يعيش ٢١/٦ - ٢٢ ، والبيت من الخمسين التى لم يعرف لها قاتل . يقال أكل فى بعض بطنه، إذا كان دون الشبع، وأكل فى =

ومثل ذلك فى الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنِ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقررنا به عينا، وإن شئت قلت : أعينا وانفسا، كما قلت : ثلاث مئين ومئات ، ولم يدخلوا الألف واللام، كما لم يدخلوها فى امتلأت ماء<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن جنى : " ومن باب الواحد والجماعة قولهم : " هو أحسن الفتیان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك : هو أحسن فتى فى الناس، وقال ذو الرمة :

ومية أحسن الثقلين وجهاً وسالفةً وأحسنه قذالاً<sup>(٣)</sup>

فأفرد الضمير، مع قدرته على جمعه . وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم فى الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد ؛ لأنه مما يؤلف فى هذا المكان .

وقال سيحانه : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغْوُونَ لَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> فحمل على المعنى ، وقال : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد . . . . .  
وقال الفرزدق :

فيا ليت دارى بالمدينة أصبحت بأجفار فلج أو بسيف الكواظم<sup>(٦)</sup>

---

عبطه، إذا امتلأ وشبع . والخميص : الجائع ، أى زمان جب ومخمصة والشاهد فيه استعمال (بطن) بمعنى الجمع ، أى بعض بطونكم .

(١) الآية "٤" سورة النساء .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٠٩/١ - ٢١١ بتصرف .

(٣) هذه قصيدة فى مدح بلال بن أبى بردة، والسالفة : أعلى العنق، والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا . ينظر الخصائص ٤٢١/٢ والخزانة ١٠٨/٤ والديوان ٤٣٦ والكامل ١٨٠/٦ .

(٤) الآية "٨٢" سورة الأنبياء .

(٥) الآية "١١٢" سورة البقرة .

(٦) من قصيدة له فى مدح سليمان بن عبد الملك وهجو جرير ينظر الخصائص ٤٢٢/٢ ، والنقائض ص ٣٤٣ ولسان العرب "كظم" والكواظم يعنى كاظمة وما حولها، و"فلج" واد=

يريد الجفر وكاظمة .

وقال جرير :

بان الخليط برامتين فودعوا أو كَلَّمَا ظعنوا ليبين تجزع<sup>(١)</sup>

وإنما رامه أرض واحدة معروفة .

واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك :  
شكرت من أحسنوا إليّ على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إليّ على  
فعلهم جاز<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو علي : " فأما قوله تعالى : ﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٣)</sup> فإِنما  
أضيف "بين" إلى "ذلك" من حيث جاز إضافته إلى القوم ، وما أشبه ذلك  
من الأسماء التي تدل على الكثرة ، وإن كانت مفردة والكثرة ، لمشابهة  
الموصولة كـ "الذي" و"ما" يدلان على غير شيء بعينه<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أنه لا  
يدل على زيد دون عمرو ولا على الفرس دون الرجل كما أن قولنا "ذلك"  
وسائر المبهمه كذلك ، فلما كان "الذي" و"ما" و"من" على ما وصفت لك  
في باب الدلالة على الجموع والإفراد وكان مفردة والمراد في أفرادها  
الجمع في نحو ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> وكمثل ﴿ الَّذِي

---

بين البصرة وحى ضربة والجفر : البئر لم تطو "بأعفار فلج" والاعفار جمع العفر وهو  
التراب وكاظمة موضع على سيف البحر قريب من البصرة، والسيف الشاطئ فقوله "سيف  
الكواظم يريد سيف البحر عندها .

(١) مطلع قصيده له في هجو الفرزدق . وانظر السديوان ص ٣٤٠ والخصائص ٤٢٢/٢ ،  
والنقائض ص ٩٦١ .

(٢) ينظر : الخصائص ٤٢١/٢ - ٤٢٢ .

(٣) الآية ٦٨ سورة البقرة .

(٤) ينظر : المسائل البغداديات ص ٢٤٩ وما بعدها .

(٥) الآية ٣٣ سورة الزمر .

اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴿١﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ  
وَيَقُولُونَ هُوَ لَأِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴿٢﴾ .

ونحو ذلك مما يكثر تعداده، وكانت المبهمة مثلها في أنها لا تختص  
بالدلالة نوعاً ولا شخصياً بعينه، أجريت مجراها في أن المراد فيما استعمل  
منه مفرداً ( قد يكون لجماعة) كالمبهمة والموصولة .

وهذا الذي ذكرته لك من إجرائهم الأسماء التي لا تختص بالدلالة شيئاً  
بعينه مجرى الجمع وإن كان مفرد اللفظ واسع مستحسن في جميع  
المبهمات<sup>(٣)</sup> .

ومن استعمال المفرد موضع الجمع قول عنتره بن شداد العبسي<sup>(٤)</sup> :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

والحلوبة التي يحتلبون فهي محلوبة وفيه الشاهد فإن فعولاً إذا كان  
بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها فإن كان بمعنى فاعل لم يجز فيه إلا  
حذف التاء تقول امرأة صبور وشكور، و"الخوافي" أواخر ريش الجناح مما  
يلى الظهر ويقابلها القوادم، والأسحم : الأسود وقوله سوداً نعت لحلوبة  
لأنها في موضع الجمع والمعنى من "الحلاب" ويروى سود بالرفع على أن  
يكون نعتاً لقوله اثنتان وأربعون<sup>(٥)</sup> .

(١) الآية ١٧ سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨ سورة يونس .

(٣) ينظر : الإغفال لأبي على الفارسي ت (٣٧٧) تح د / عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم

٢٥٤/١ - ٢٥٥

(٤) البيت من "الكامل" وهو في ديوان عنتره ص ١٩٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣ ،

٢٤/٦ ، والحيوان ٤٢٥/٣ ، وخراتة الأئيب ٣٩٠/٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥ .

والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣ ح (٥) .

وهناك لفظ واحدة وجمعة سواء .

قال ابن السراج : ( وقالوا خَلْفَاءُ لِلْجَمِيعِ وَخَلْفَاءُ وَاحِدَةٌ وَطَرَفَاءُ مِثْلُهُ ، وهذا عندى : إنما يستعمل فيهما ليحقر الواحد منه، قال أبو العباس : حدثنى أبو عثمان المازنى عن الأصمعى<sup>(١)</sup> ، قال واحد( الطرفاء ) ( طرفة ) وواحد القصباء قصبية ، وواحد الحلفاء حلفة تكسر اللام مخالفة لأختيها<sup>(٢)</sup> .

" جاء على صورة الجمع وهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئة الواحد " .

من ذلك ما ذكره سيبويه قال " فأما الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئة الواحد .

وقال عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾<sup>(٣)</sup>

ومن ذلك "المنون" .

قال أبو على الفارسي : " وقد جاءت مفردة فى موضع الجمع قال عدى

بن زيد :

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ خَلَدْنَ أُمَّ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرًا<sup>(٤)</sup>

فهذه كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لأن فعولا يقع

على الواحد، والجمع والمذكر والمؤنث .

(١) فى اللسان ٤٠٢/١ قال الأصمعى : حلفة بكسر اللام .

(٢) ينظر : الأصول فى النحو لابن السراج ٤٤٥/٢ .

(٣) الآية "١٧" سورة الزمر، وينظر الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٤) الشاهد من بحر الخفيف وهو فى ديوان عدى بن زيد ص ٨٧ ، ولم ينسب فى شرح

المفصل ١٠/٤ ونسب فى شواهد الإيضاح لأبى على الفارسي ص ٥٠٦ . والشاهد فيه

مجئ المنون مفردة فى موضع الجمع .

(٥) الآية "٩٢" سورة النساء .



وقال الأخفش : هي مؤنثة وجمع لا واحد له<sup>(١)</sup> ، وقال الأصمعي : هي واحد لا جمع له<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك "رضى وعدل" قال أبو علي الفارسي : "وأشدد لزهير :

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ بِقَلِّ سَرَوَاتِهِمْ هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضَى وَهُمْ عَدْلٌ<sup>(٣)</sup>

وقوله متى يشتجر قوم ، أي يختلفون ، وسروات القوم : أعلاهم وخيارهم سراة . وهو مفرد يدل على الجمع ، وأما جمع "سرى" فمضموم الأول مثل غزاة .

وقوله : فهم رضا ، أي ذوو رضا ، وذوو عدالة ، وجعلهم نفس الرضا والعدالة مبالغة . قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك "الأقوام" : قال أبو علي الفارسي : "والأقوام : جمع قوم ، وجمعه يدل على أنه مفرد يقع على الجمع وليس بجمع ، ولا يقع على النساء إلا مع الرجال تغليبا للمذكر قال زهير :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ أَخَالَ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلٌ حِصْنٌ أَمْ نِسَاءٌ<sup>(٥)</sup>

(١) نسب هذا الرأي للفرء ينظر لسان العرب (منن) ٣٠٤/١٧ .

(٢) ينظر : الأضداد للأصمعي ص ٤١ وهذا رأى ابن برى ينظر للسان (منن) ٣٠٤/١٧ .

(٣) الشاهد من بحر "الطويل" وفي ديوان زهير ص ١٠٧ ، ومجاز القرآن لأبي عبيده ١٧٥/١ ،

وأضداد السجستاني ص ٧٥ ، وفي شواهد الإيضاح ص ٥٠٧ ، ولم ينسب في التكملة ص

١٨٩ ، والشيرازيات ٢٤٩/٢ وفي الخصائص ٢٠٢/٢ تاما ، والمحاسب ١٠٧/٢ ، بعض

الشواهد .

والشاهد : فقد أفرد "رضى وعدل" في موضع الجمع .

(٤) الآية "٣٧" سورة الأنبياء . ينظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٧ .

(٥) الشاهد من بحر الوافر في ديوان زهير ص ٧٣ ، وشواهد الإيضاح ص ٥٠٩ ، والأشتقاق

لاين دريد ٤٦/١ ، والشيرازيات ٣٧١/٢ والبحر ٢٠٣/١ ، ومقنى اللبيب حاشية الأمير

٣٩/١ - ٤٠ ، والشاهد : استعمال (قوم) دالا على الرجال والنساء تغليبا للرجال . ينظر

شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٩

قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (١).

ومن ذلك "السماء".

قال الزجاج: وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ (٢)، والسماء لفظها لفظ الواحد، ومعناها معنى الجمع، والدليل على ذلك قوله: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ (٣).

ويجوز أن يكون السماء جمعاً كما أن السموات جمع كأن واحدة سماة وسمائة وسماء للجميع.

وزعم أبو الحسن الأخفش أن "السماء" جائز أن يكون واحداً يراد به الجمع كما تقول: "كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس" (٤).

### المبحث الخامس: [وضع الجمع موضع المفرد]

وضع الجمع موضع المفرد في الاستعمال أقل من وضع المفرد موضع الجمع لأن المفرد الأول، ولأنه أشد تمكناً من الجميع.

ومن أمثلة وضع الجمع موضع المفرد ما ذكره ابن جنى حيث قال "وأما قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجار (٥)

(١) الآية "٣٤" من سورة النساء.

(٢) الآية "١١" سورة فصلت.

(٣) الآية "٢٩" سورة البقرة.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج م سنة ٣١١ هـ تج د/ عبد الجليل عبده شلبي

١٠٧/١ : ١٠٨

(٥) ينظر: هذا من قصيدة يهجو فيها جريراً، وفي الكتابة على النقائض أنه أراد بالأحجار:

الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم عليه السلام في الحجر. وهو مذهب غير ما ذهب إليه المؤلف. وفيها في تفسير البيت يقول: أخزاك أبوك في هذه المواضع التي

يجتمع فيها الناس من كل فج عميق. ينظر الخصائص ٢/٢٤٤، والنقائض ص ٨٧٠.

— يريد الحجر — فإنه جعل كل ناحية حجراً، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول : مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه ، وهو كثير العثانين .

وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد<sup>(١)</sup> .

ولاحظت ابن جنى اقتدى في ذلك بسببويه الذى يقول : " وسألت الخليل عن قولك " آتيك عشيات ومغبريات ، فقال : جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حين كلما تصويت فيه الشمس ذهب منه جزء ، فقالوا : عشيات، كأنهم سموا كل جزء منه عشية . ومثل ذلك قول المفارق فى مفرق، جعلوا المفرق مواضع ، ثم قالوا المفرق كأنهم سموا كل موضع مفرقا . قال الشاعر، وهو جرير :

قال العواذل ما لجهلك بعد ما شاب المفاقر واكتسبن قتيراً<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك قولهم للبعير : ذو عثانين ، كأنهم جعلوا كل جزء منه عثوناً، ونحوذا كثير<sup>(٣)</sup> .

المبحث السادس : [استعمال جمع الكثرة مكان جمع

القلة فى أسماء العدد]

قال ابن مالك : " حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة فى التذكير ومن ثلاث إلى عشرة فى التأنيث، أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة . وهى أفعل ،

(١) ينظر : الخصائص ٢/٤٢٤ .

(٢) ينظر : ديوان جرير ص ٢٧٩ ، والكتاب ٣/٤٨٤ .  
يعجب من جهله وافتاتنه فى تلك السن . والقتيير : الشيب ، واشتقاقه من القتر، وهو الغبار، فكأنه فى لونه . والشاهد : فى جمع مفرق الرأس على مفارق كأن كل جزء منه مفرق على الاتصاع .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٤٨٤ - ٤٨٥ .

وأفعال ، وفعللة ، وأفعلة ، والجمع بالألف والتاء ، وجمع المذكر السالم ، فإن لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جئ بدله بالجمع المستعمل .

كقولك : ثلاثة سباع . وثلاثة ليوث .

ومنه قول أم عطية رضى الله عنها " جعلن رأس بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة قرون" (١) .

فإن كان المعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة ، لم يقس عليه . كقوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢) فأضيف ثلاثة إلى قروء وهو جمع كثرة مع ثبوت "أقراء" وهو جمع قلة ، ولكن لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع .

ومن هذا القبيل قول حمران "فأفرغ على كفيه ثلاث مرار" (٣) فإن مراراً جمع كثرة ، وقد أضيف إليه مع إمكان الجمع بالألف والتاء ، وهو من جموع القلة ، فثلاث مرار نظير ثلاث قروء .

وأما قول النبي " صلى الله عليه وسلم " " لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ما تقول ذلك يبقى من درنه" (٤) .

فوارد على مقتضى القياس ؛ لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة .

وأما قول عائشة رضى الله عنها " ثم يصب على رأسه ثلاث غرف" (٥) فالقياس عند البصريين أن يقال : ثلاث غرفات ؛ لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة ، والجمع على "فعل" عندهم ، جمع كثرة .

(١) أخرجه البخارى فى : "٢٣" كتاب الجنائز ، ١٤ باب نقض شعر المرأة .

(٢) الآية "٢٢٨" سورة البقرة .

(٣) أخرجه البخارى فى : "٤" - كتاب الوضوء ، ٢٤ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً .

(٤) أخرجه البخارى فى : "٩" كتاب مواقيت الصلاة ، "٦" باب الصلوات الخمس كفارة (نص النسخة خمساً) .

(٥) أخرجه البخارى فى : "٥" - كتاب الفضل ، ١ - باب الوضوء قبل الفضل .

والكوفيون يخالفونهم . فيرون أن "فَعَلًا" "وَفِعَلًا" من جموع القلة  
ويعضد قولهم قول عائشة رضى الله عنها " ثلاث غرف" وقول الله تعالى :  
﴿ قَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

ويعضد قولهم فى (فَعَل) قوله تعالى : ﴿ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي  
حِجَجٍ ﴾<sup>(٢)</sup> بإضافة ثلاث إلى "غرف" ، وعشر إلى "سور" ، وثمانى إلى  
"حجج" ، مع إمكان الجمع بالالف والتاء ، دليل على أن فَعَلًا وِفِعَلًا جمعاً قلة ،  
للاستغناء بهما عن الجمع بالالف والتاء .

والحاصل أن "ثلاث غرف" وجه على مذهب البصريين ، ألحق بثلاثة  
قروء .

وإن وجه على مذهب الكوفيين ، فهو وارد على مقتضى القياس<sup>(٣)</sup> .

### المبحث السابع : [استعمال فعل القول مكان فعل الظن]

يقول ابن مالك : " وبنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظن  
وفروعه فى نصب المبتدأ أو الخبر ، وفتح أن الواقعة بعده ، فمن نصب المبتدأ  
والخبر على لغة بنى سليم قول الراجز :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا<sup>(٤)</sup>

فنصب "إسرائيلين" بقالت مفعولاً ثانياً ، وجعل هذا مفعولاً أول ،  
وإسرائيلين لغة فى إسرائيل . ومن فتح أن بعد القول على لغة سليم قول  
الشاعر :

(١) الآية "١٣" سورة هود .

(٢) الآية "٢٧" سورة القصص .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٨٩ إلى ص

٩١ .

(٤) ينسب لاعرابى صاد ضباً وأتى به إلى أهله فقالت امرأته : هذا لعمر الله إسرائيلين .

ينظر : شرح التسهيل ٩٥/٢ ، والعينى ٤٢٥/٢ ، والدرر ١٣٩/١ .

إذا قلت أنى آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولاية بالهجر<sup>(١)</sup>

هكذا أنشده أبو على فى التذكرة بالفتح . . وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع، المسند إلى المخاطب ، مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل ، نحو قول الراجز :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمَ وَقَاسِمًا<sup>(٢)</sup>

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " ما تقول ذلك يبقى من درنه"<sup>(٣)</sup> فقيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن ، على اللغة المشهورة ، والشرط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب ، متصلاً باستفهام " فذلك" فى موضع نصب مفعول أول . ويبقى فى موضع نصب مفعول ثان، وما الاستفهامية فى موضع نصب بيبقى . وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام والتقدير : أى شىء تظن ذلك الاغتسال مبقياً من درنه، وأشرت بقولى : على اللغة المشهورة ، إلى لغة سليم ، فإنهم يجرون أفعال القول كلها مجرى ظن، بلا شرط . فيجوز على لغتهم أن يقال : قلت زيدا منطلقاً ، ونحو ذلك .

ومن إجراء فعل القول مجرى فعل الظن، على اللغة المشهورة ، قول النبى صلى الله عليه وسلم " ألبير تقولون بهن"<sup>(٤)</sup> ؟ أى : البير تظنون بهن

(١) البيت من "الطويل" وقاله الحطينة فى ديوانه ص ٢٢٥ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢ ، والعينى ٤٣٢/٢ . أهل أصلها إلى أهل . الولاية : البرذعة ، الهجر : الهاجرة .

(٢) الرجز لهديبة بن خشرم فى ديوانه ص ١٣٠ ، شرح التسهيل ٩٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩ ؛ والشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ولسان العرب "قول" ٥٧٥/١١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨ وهمع الهوامع ١٥٧/١ والشاهد فيه قوله : " تقول القلص يحملن" حيث ورد الفعل "تقول" بمعنى تظن فنصب مفعولين، هما "القلص" وجملة "يحملن" .

(٣) أخرجه فنصب مفعولين، هما "القلص" وجملة "يحملن" .

ينظر شواهد التصحيح ص ٩١ .

(٤) أخرجه البخارى فى : ٣٣ - كتاب الأعتكاف ، ٧ - باب الأخبية فى المسجد .

وفى رواية عائشة رضى الله عنها " ألبِرُّ تَرْوَنَ بهن؟ " ومعنى "ترون" أيضا،  
تظنون . "فالبر" مفعول أول و"بهن" مفعول ثان . وهما فى الأصل مبتدأ  
وخبير<sup>(١)</sup> .

وقال الصَّيْمَرِيُّ : "واعلم أن من العرب من يستعمل القول وما تصرف  
منه استعمال الظن، فيعمله فى المفعولين ، فيقول : قلت زيدا منطلقاً ، كما  
تقول : ظننت زيدا منطلقاً .

ومنهم من يجعل القول بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة  
فيقول: أقلت زيدا منطلقاً؟ وأقول عمراً خارجاً؟ على معنى أظننت؟ وأتظن؟  
فإذا قالوا للمخاطب: أيقول عمر وزيد منطلق؟ حكوا ولم ينصبوا  
وإنما نصبوا فى الخطاب ، ورفعوا فى الخبر، لأنه كثير استفهام المخاطب عن  
ظن نفسه واعتقاده فيقال له : ما تقول فى كذا؟ وأقول كذا؟ ولم يكثر  
استفهامه عن ظن غيره، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا، وإذا  
استفهموه عن ظن غيره رجعوا إلى القول فى الحكاية ، وقال الكميى فى  
النصب .

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟<sup>(٢)</sup>

بمعنى : أجهالاً تظن؟ ، وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٩١ ، ٩٢ .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١٢٣/١ والمقتضب ٣٤٩/٢ ، والخزانة ٤٢٣/١ ، والهمع  
١٥٧/١ ، والتصريح ٢٦٣/١ وشاهده إعمال القول بمعنى الظن هنا وأنه لا بأس بالفصل

بين الاستفهام والقول بمعمول القول .

(٣) من شواهد سيبويه ١٢٤/١ وفى ديوان عمر ٤٣٤ ط / دار النشر بيروت ١٣٩٨ هـ

والمقتضب ٣٤٩/٢ ، واللسان رحل" ، والعينى ٤٣٤/٢ فيه إعمال تقول عمل تظن" لأنها

بمعناها ، لأنه أراد اعتقاد القلب .

قال سيبويه : وإن شئت رفعت بما نصبت<sup>(١)</sup> يعنى إن شئت حكيت بعد القول فى الاستفهام ولم تجعله فى مذهب أئظن فقلت : أتقول : زيد منطلق ، على الحكاية لأن الحكاية مذهب الأكثر<sup>(٢)</sup> .

### التعقيب :

علمت مما سبق أن "القول" يستعمل استعمال "الظن" فى نصب المبتدأ والخبر وفتح أن الواقعة بعده على لغة "بنى سليم" من غير شرط ، وعند غيرهم بشرط أن يكون فى المضارع المسند إلى المخاطب مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل .

قال سيبويه : "إلا تقول" فى الاستفهام ، شبهوها بظن ، ولم يجعلوها كيظن وأظن فى الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه ، فإتما جعلت كظن ، كما أن "ما" كليس فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم .

ولم تجعل "قلت" كظننت لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون "ما" بعدها محكياً ، فلم تدخل فى باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن "ما" لم تقو قوة ليس ، ولم تقع فى كل مواضعها ، لأن أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الكتاب ١/ ١٢٤ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمرى تح/ د . فتحى أحمد مصطفى على الدين ١/ ١١٧ ، ١١٨ مكتبة الحرم المكى الشريف .

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ .





## الفصل الرابع

### الاستعمال في المذكر والمؤنث

#### المبحث الأول : [رأى سيبويه في المذكر والمؤنث]

وابن جنى في قضية المذكر والمؤنث يسير على نهج سيبويه الذي يقول : "واعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أنّ ذكره هو أو أنثى والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستقلون"<sup>(١)</sup>.

#### "اكتساب المضاف التذكير بالإضافة"

قد يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه بالمضاف إليه فمن اكتساب المضاف التذكير بالإضافة قول الله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء : "ذكرت قريبا لأنه ليس بقراءة في النسب . وقال : ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب فيها، فإذا قالوا : دارك منا قريب أو فلاحه منك قريب في القرب والبعد ذكروا وأنثوا ، وذلك أن القريب في المعنى، وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل : هي من مكان قريب ، فجعل القريب خلفا من المكان"<sup>(٣)</sup>.

وقال الزجاج : "إنما قيل قريب ، لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر : الكتاب ٢٢/١ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الأعراف "إن رحمت الله قريب من المحسنين" .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٨٠/١ - ٣٨١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ .

وقال الزمخشري : " وإنما ذكر "قريب" على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم ، أو لأنه صفة موصوف محذوف ، أى شيء قريب ، أو على تشبيهه "بفعليل" الذى هو بمعنى "مفعول" كما شبه ذلك به ، فقيل : قتلاء وأسراء ، أو على أنه بزنة المصدر الذى هو النقيض والضعيف أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى" (١) .

وفى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُذْرِكْ لَعْلُ السَّاعَةِ قَرِيبًا ﴾ (٢) .

قال ابن الأثيرى : " ذكر قريباً من أربعة أوجه :

الأول أنه ذكر على النسب ، وتقديره : ذات قرب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (٣) .

الثانى : أنه ذكر ، لأن التقدير : لعل وقت الساعة قريب .

الثالث : أنه ذكر حملاً على المعنى ، لأن الساعة بمعنى البعث .

الرابع : أنه ذكر للفرق بينه وبين قرابة النسب" (٤) .

وجعل الزمخشري الساعة فى تأويل البعث ، فلذلك قيل : قريب أو لعل مجئ الساعة قريب" (٥) .

### اكتساب المضاف التانيث بالإضافة

ومن اكتساب المضاف التانيث قول الله عز وجل : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ (١) .

(١) ينظر : الكشاف للزمخشري ١١/٢ والبحر المحيط لأبى حيان ٣١٣/٤ والخصائص

٤١٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٩٧/٣ - ١١٧ وأملى ابن الشجرى ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .

(٢) الآية ١٧ سورة الشورى .

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٤) ينظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٤٦/٢ .

(٥) ينظر : الكشاف ٢١٧/٤ ، والبحر المحيط ٥١٣/٧ .

(٦) الآية ١٠٣ سورة آل عمران .

قال أبو حيان : " الضير في منها لا يحسن عوده إلى على الشفا؛ لأن كينونتهم على الشفا وهو أحد جزأى الإسناد ، فالضمير لا يعود إلا عليه ، وأما ذكر الحفرة فإتما جاءت على سبيل الإضافة إليها<sup>(١)</sup> فواضح هنا اكتساب التانيث بالإضافة .

وفى قوله تعالى : ﴿ وَهَرَيَّ إِلَيْكَ بَجْدَعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال أبو جعفر : " والرطبُ يذكر على معنى الجنس، ويؤنث على معنى الجماعة"<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حيان : " ومن قرأ بالتاء فمسند إلى النخلة ، ويجوز أن يكون مسنداً إلى الجذع على حد ﴿ يَلْتَقِطُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> . واكتسب التانيث بالإضافة<sup>(٥)</sup> .

وفى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾<sup>(٦)</sup> قيل : " أتت الضمير فى "بها" وهو عائد على مذكر، وهو "مِثْقَال" لإضافته إلى مؤنث"<sup>(٧)</sup> .

وقال سيبويه : " ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث ، قراءة بعض القراء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَنُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿ يَلْتَقِطُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ وربما قالوا فى بعض الكلام : ذهب بعض أصابعه، وإتما

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٢/٣ .

(٢) الآية "٢٥" سورة مريم .

(٣) إعراب القرآن للنحاس م ٣٣٨ هـ ٩/٣ .

(٤) الآية "١٠" سورة يوسف .

(٥) البحر المحيط ١٧٥/٦ .

(٦) الآية "٤٧" سورة الأنبياء .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٢٩٥/٦ .

(٨) الآية "٢٣" سورة الأنعام .

أنت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : (ذهبتُ عبدُ أمك لم يَحْسُن) (١) .

وقال الرضى : " وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف إليه، يقال : سقطت بعض أصابعه ، إذ يصح أن يقال : سقطت أصابعه بمعناه" (٢) .

وقال ابن مالك : "ويؤنث المضاف لتانيث المضاف إليه، إن صح الاستغناء به وكان المضاف بعضه أو كبعضه" (٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ (٤) فكلمة "كُلُّ" مذكرة فى أصلها ولكنها فى الآية اكتسبت التانيث من المضاف إليه المؤنث وهو (نفس) ويسمى هذا المؤنث الحكمى (٥) .

### التعقيب :

وعليه لا مانع من اكتساب المضاف معنى التانيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه .

### المبحث الثانى : [تسمية المذكر بالمؤنث]

تسمية المذكر بالمؤنث باب فى اللغة العربية قال عنه سيبويه : " اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذى يلائمه، فلما عدلوا

(١) الكتاب ٥١/١ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٣٥٥/١ .

(٣) ينظر : التسهيل لابن مالك ص ١٥٦، وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد

عبد الخالق عزيمة ق ٣ ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٤) الآية "٢١" سورة ق .

(٥) ينظر : النحو الوافى ٥٨٩/٤ .

عنه ما هو له فى الأصل ، وجاهوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعمى .

فمن ذلك : عَنَاقُ ، وَعَقْرَبُ ، وَعُقَابُ ، وَعَنْكَبُوتُ ، وأشباه ذلك .

وسألته عن ذراع فقال : ذراع كثر تسميتهم به المذكر ، وتمكن فى المذكر وصار من أسمائه خاصة عندهم ، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر فيقولون : هذا ثوب ذراع فقد تمكن هذا الاسم فى المذكر .

وأما كُرَاعُ فإن الوجه تركُ الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبیهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر . وذلك أخبث الوجهين .

وإن سميت رجلاً "ثماتى" لم تصرفه؛ لأن ثماتى اسم لمؤنث، كما أنك لا تصرف رجلاً اسمه ثلاث؛ لأن ثلاثاً كعناق .

ولو سميت رجلاً حبارى ، ثم حقرته فقلت : "حُبَيْرٌ" لم تصرفه، لأنك لو حقرت الحبارى نفسها فقلت : حبير كنت إنما تعنى المؤنث، فإلياء إذا ذهب فإتما هى مؤنثة ، كعنيق .

واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلاً بحائض أو طامث أو متمم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر . . . .  
ومما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يفعه وجارية يفعه، وهذا رجل ربعة، وامرأة ربعة .

فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفاً ، فكأنه فى الأصل صفة لسعة أو نفس ، كما قال : " لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة" والعين عين القوم وهو ربينتهم ، كما كان الحائض فى الأصل صفة لشيء وإن لم يستعملوه ، كما أن أبرق فى الأصل عندهم وصف ، وأبطح ، وأجزع ، وأجدل ،

فيمن ترك الصرف، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء . وكذلك جنوب وشمال وحرور وسموم، وقبول، وذنور، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته؛ لأنها صفات في أكثر كلام العرب : سمعناهم يقولون : هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح سموم، وهذه ريح جنوب سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره . قال الأعشى<sup>(١)</sup> :

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دَبُوراً

## تسمية المؤنث

قال سيبويه : " اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً أو أسماً الغالب عليه المؤنث كسعادة، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه . وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قَدْرٌ ، وَعَنْزٌ ، ودَعْدٌ ، وَجُمْلٌ ، ونُغْمٌ ، وهِنْدٌ وقد قال الشاعر<sup>(٢)</sup> فصرف ذلك ولم يصرفه .

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرَهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدُ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ<sup>(٣)</sup>

(١) وصف كتيبة يسمع للدروع فيها زجل كزجل ما استحصد من الزرع إذا مرت عليه الريح والريح بالليل أبرد وأشد . وجعلها دبوراً لأنها أشد الريح هيوياً عندهم . والزجل : صوت فيه كالبحه، والحفيف : صوت الريح في اليبس والشاهد : في جعله "الدبور" وصفا للريح ، فعلى هذا إذا سمي به مذكر اتصرف في المعرفة والنكرة ، لأنه صفة مذكرة وصف بها مؤنث كظاهر وحائض . ومن جعل الدبور اسماً للريح ولم يصفها به وسمى به مذكر لم يصرف، لأنه بمنزلة عقرب وعتاق ونحوهما من أسماء المؤنث . ينظر ديوان الأعشى ص ٧١ والكتاب ٢٣٨/٣ .

(٢) هو جرير في ديوانه ص ٧٢ والكتاب ٢٤١/٣ والخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، والمنصف ٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٧٠/١ والافتصاب ص ٣٦٧ .

(٣) التلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمنزر : الإزار، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن والعلب : جمع عليه، بالضم وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب، =

فصرف ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ، لأنَّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شىء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكننا ، كما أن النكرة هي أشد تمكننا من المعرفة ؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف فالتذكير قبل ، وهو أشد تمكننا عندهم . فالأول هو أشد تمكننا عندهم<sup>(١)</sup> .

ثم نص سيبويه عى أن الأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسميه المذكر بالمذكر<sup>(٢)</sup> .

والذى ذكره سيبويه سماه أبو سعيد السيرافى (باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث) فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

وكان مجنى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ<sup>(٣)</sup>

فحذف الهاء من ثلاثة ، وكان ينبغى أن يقول ، ثلاثة شخوص ، من قبل أن الشخص مذكر ، ولكنه ذهب به مذهب النسوة ، لأنهن كن ثلاث نسوة وقال آخر :

وإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرُ<sup>(٤)</sup>

---

=يقول : هي حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تتعدى غذاءهم ، والشاهد فيه صرف "عد" وترك صرفها فى نص واحد ، لأنه اسم ثلاثى ساكن الوسط وإتما جاز فيه ذلك لخفته . ومنع بعض النحويين صرفه للزوم العلتين له : التأنيث والتعريف والقول الأول أقيس ، لأن العرب قد صرفت الأعلام الأعجمية إذا بلغت هذه النهاية من الخفة ، نحو نوح ولوط وهود .

(١) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٣ : ٢٤٢ بتصرف .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) البيت فى ديوانه ص ١٠٠ والكتاب ٥٦٦/٣ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والإنصاف ٧٧٠ ، والخزانة ٣١٣/٣ ، والتصريح ٢٧١/٢ ورواية الكتاب : " فكان نصيرى دون من كنت أتقى" والمجن : الترسة . يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة : كاعبان الكاعب : التي نهد ثديها ، ومعصر : التي دخلت فى عصر شبابها . والشاهد فيه : معاملة "شخوص" معاملة المؤنث ، لأنه أراد بالشخص المرأة فجعل لها عدد المؤنث .

(٤) هذا الرجل هو النواح الكلابى هجا رجلاً ادعى نسبه إلى بنى كلاب فنكر له أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم فى أحدهم . ينظر الكتاب ٥٦٥/٣ ، والمقتضب ١٨٤/٢ =



أراد بالأبطن القبائل ، فذهب مذهب القبائل في تأنيثهما ، وإلا فقد كان الوجه أن يقول : عشرة لتذكير البطن .

ومما يجرى مجرى الضرورة عند كثير من النحويين ، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر : تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث ، كقولك : "ذهبت بعض أصابعه"<sup>(١)</sup> " واجتمعت أهل اليمامة" قال الشاعر :

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ      كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٢)</sup>

وإنما الوجه أن يقول : كما شرق صدرُ القناة، لأنَّ الصدر مذكر، والفعل له . . .

واحتج أبو العباس في تجويز هذا المعنى، وجوئته في غير الشعر بقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> فذكر أنه أجرى "خاضعين" على الهاء والميم التي أضيفت إليه الأعناق ، واعتمد على أصحابها فقال : "خاضعين" وكأنه لم يذكر الأعناق واعتمد على أصحابها فقال : "فظلوا لها خاضعين" ، فذلك إذا قلت : شرفت صدر القناة، كأنك لم تذكر الصدر وأعتمدت على ما أضيف إليه الصدر .

وهذه الآية فيها تأويلات غير ما تأول أبو العباس ، منها : أن الأعناق هم الرؤساء ، كما يقال : " هؤلاء رؤوسُ القوم" و"هؤلاء وجوه القوم" يراد به

---

=الخصائص ٤١٩/٢ والإبصار ٧٦٩ ، والهمع ١٩٤/٢ ، والشاهد فيه : تأنيث الأبطن

وحذف الهاء من العدد قبلها حملاً للبطن على معنى القبيلة بقرينة ذكر القبائل .

(١) قال سيبويه : " وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه

الكتاب ٥١/١ .

(٢) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٤/١٥ ص ٩٤ والمقتضب ١٩٧/٤ ، وشرح كتاب

سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٢٤٢/٢ ، والمخصص ٧٧/١٧ والخصائص ٤١٩/٢ ، ديوان

الأعشى ص ٩٤ يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني الشرق بالماء كالغصص بالطعام . أي

يعود عليه مكروه ما أدعت غنى من القول ومجاز شرق صدر القناة ناجم عن مواصلة

الطنن .

(٣) الآية "٤" سورة الشعراء .

الرؤساء والمنظور إليهم، وليس المقصد إلى الرعوس المركبة على الأجساد، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرعوس، فكانه قال: فضلت رؤساؤهم لها خاضعين.

وفي تكدير ما ينبغي تأنيته قال الشاعر:

فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضَ أَيْقَلْ إِبْقَالَهَا<sup>(١)</sup>

أراد ولا أرض أيقلت إبقالها، وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أيقلت إبقالها، فيخفف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها، فاضطره تحقيقها إلى تكدير ما يجب تأنيته، وتأول في الأرض المكان؛ لأن الأرض مكان، فنذكر لذلك.

ومن ذلك قوله:

فَمَا تَرَى لِمَتَى بُدَّتْ      فَإِنِ الْحَوَادِثُ أَوْذَى بِهَا<sup>(٢)</sup>

ذهب بالحوادث مذهب الحدّثان.

وهذا الباب إذا تقدّم الفعل فيه لم يستقبح تكدير المؤنث فيما ليس بحيوان، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ

(١) هو عامر بن جوين الطائي يصف أرضا مخصبة لكثرة الغيث. والمزنة: واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء والودق: المطر، وأيقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر. ينظر الكتاب ٤٦/٢، والكامل للمبرد ٢٧٩/٢ وشرح ابن يعيش ٩٤/٥ واللسان و"دق" والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٢١٢، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١٧ والمخصص لابن سيده ٨٠/١٦.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٠ والكتاب ٤٦/٢، والخزانة ٥٧٨/٤، وابن يعيش ٩٥/٥، ٦/٩، ٤١، وابن السجري ٣٤٥/٢ - اللمة: الشعر الذي يلم بالمنكب والمراد إن رأيتني الآن ولمتني متغيرة بالشيب. أودى بها: ذهب بها أو بمعظمها ويروى: "فأما تريني ولي لمة" وشاهده حذف التاء من "أودت" لضرورة القافية، ويسوغه أن الحوادث بمعنى الحدّثان.

(٣) الآية "٦٧" سورة هود.

فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴿١﴾، لَأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ عَارٍ مِنْ عِلْمَةِ  
الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ، فَشَبَّهُوا تَعْرِيهَ مِنْ عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ بِذَلِكَ ﴿٢﴾.

وعن تذكير المؤنث قال ابن جنى: "وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه  
رد فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب.

وعن تأنيث المذكر قال: "وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ  
﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ ﴿٣﴾ وكقولهم: (ما جاءت حاجتك) وكقولهم: (ذهبت  
بعض أصابعه) أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض  
الأصابع إصبعاً، ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى" ﴿٤﴾.

يعنى أن ابن جنى حمل هذا على المعنى.

وقال سيبويه ﴿٥﴾: "وتقول: ثلاث ذود، لأن الذود أنثى وليست باسم

كسر عليه مذكر.

وأما ثلاثة أشياء فقالوها لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة "أفعال" لو كسروا  
عليها فَعْلٌ، وصار بدلاً من أفعال، ومثل ذلك كقولهم: ثلاثة رجلة، لأن رجلة  
صار بدلاً من أرجال . . . .

وزعم يونس عن رؤيه أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفسن كما

يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا ثلاث أشخاص في النساء . . .  
وقال الآخر وهو الحطيئة:

(١) الآية "٢٧٥" سورة البقرة .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى م (٣٦٨) - ح / د . رمضان

عبد التواب ٢٤١/٢ : ٢٤٥ بتصرف .

(٣) الآية "١" سورة يوسف والقراءة بالتأنيث قراءة الحسن ومجاهد وقتاده . ينظر البحر

المحيط ٢٨٥/٥ .

(٤) ينظر: الخصائص ٤١٧/٢ .

(٥) ينظر: الكتاب ٥٦٤/٣ : ٥٦٥ ونقل كلام سيبويه ابن سيده في المخصص ١١٦/١٧ -

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي (١)

حيث أنت العدد ثلاثة مع أن تمييزه وهو الأنفس مؤنث ، وكان الواجب تكدير العدد لكنه ذهب في تأنيثه إلى معنى الأنفس وهو الأشخاص والشخص مذكر، ويقصد بالأنفس الثلاثة : نفسه وزوجته وابنته، والذود ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل (٢).

### المبحث الثالث : [الاسماء التي تذكر وتؤنث]

توجد أسماء في اللغة العربية صالحة للمذكر والمؤنث معنى ونطقاً قال سيبويه : " أبه اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر، والمؤنث، لأنهما شخصان، فكأنهم إنما قالوا أبوان لأنهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبه، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أبا بمنزلة الوالد ، وكان مؤنثه أبه كما أن مؤنث الوالد والدة . . .

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب، والأم، لكثرتهما في النداء" (٣).

وقال في موضع آخر : " وأماً (فعليل) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة "فَعُول" ولا تجمعها بالواو والنون كما

(١) ينظر : ديوان الخصائص ص ١٢٠ والكتاب ٥٦٥/٣، ومجالس نعلب ٣٠٤ والخصائص ٢١٤/٢ والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٠١/٣ والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٢٥٣/١، والأشمونى ٦٤/٤ .

يأس على ثلاث ذود له، أى نوق ، كان يتقوت بألبابها ويقوم بها على عياله فضلت عنه فقال هذا . والذود اسم واحد مؤنث منقول من المصدر يقع على الجمع فيضاف العدد إليه، كما يضاف إلى الجموع . والشاهد في "ثلاثة أنفس" حيث ذكر الثلاثة مع أن النفس مؤنثه، وذلك لأنه حملها على معنى الشخص

(٢) ينظر : تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتى بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها تأليف د/ على محمد فاخر ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢١٢/٢ - ٢١٣ .

لا تجمع (فِعُول) ؛ لأن قصته كقصته ، وإذا كسرتة كسرتة على (فَعْلَى) وذلك :  
قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وعقير وعقرى ، ولديغ ولدغى .

وتقول : شاة ذبيح كما تقول : ناقة كسير . وتقول : هذه ذبيحة فلان  
وذبيحتك . . . وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت ألا ترى أنك تقول ذاك  
وهى حية ، فإنما هى بمنزلة ضحية<sup>(١)</sup> .

قال أبو جعفر النحاس : " والرطبُ يذكر على معنى الجنس ويؤنث  
على معنى الجماعة"<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن السراج : " الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين : هى أسماء  
ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام ،  
وتجمع بالواو والنون (كاسم الفاعل ، وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير فى  
الفعل ، فإذا اجتمع فى النعت هذه الأشياء التى ذكرت أو بعضها شبهوها  
بأسماء الفاعلين ، وذلك نحو : "حسن" و"شديد" وما أشبه ذلك ، تقول : مررت  
برجل حسن أبوه وشديد أبوه ، لأنك تقول : حسن وجهه ، وشديد وشديدة  
فتذكر وتؤنث وتقول : الحسن والشديد ، فتدخل الألف واللام ، وتقول :  
حسنون كما تقول : ضارب وضاربة وضاربون ، والضارب والضاربة ، فحسن  
يشبه بضارب ، وضارب يشبه ببيضرب ، وضاربان مثل : يضربان ، وضاربون  
مثل يضربون"<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حيان فى حديثه عن الصفة المشبهة : ( واتفقوا على أنها لا  
تعمل مضمرة ، ولا يتقدم معمولها ، وفى النهاية : الصفة المشبهة تنصب  
المصدر والظرفين ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال والتمييز ، والمستثنى ،  
والمشبه بالمفعول وهذه الصفة أقسام :

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٦٤٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس م ( ٣٣٨ هـ ) تج / عبد المنعم خليل ابراهيم ٣ / ص ٩ .

(٣) ينظر : الأصول فى النحو لابن السراج ١ / ١٣٠ .

الأول : ما هو صالح للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً نجو : حَسَن،  
وقبيح، وحسنة وقبيحة ، فهذا يجري على مثله وعلى ضده تقول : مررت  
برجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامرأة حسنة الأم، وبامرأة حسنة  
الأب . . .

ومن أقسامها ما هو صالح لها من حيث وزن اللفظ لا من حيث المعنى  
نحو : الخصا في المذكر، والحيض في المؤنث، فهذا يجري على مثله فقط  
تقول : "مررت برجل خصي الابن" وبامرأة "حائض البنت" و"فعليل" و"فاعل"  
مما يشترك في وزنهما المذكر والمؤنث<sup>(١)</sup>.

وفي شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي في باب الأسماء التي  
تذكر وتؤنث كثير من الشواهد .

وأنشد لامرئ القيس :

فَالْيَدُ سَابِحَةٌ وَالرَّجُلُ ضَارِحَةٌ وَالْعَيْنُ قَادِحَةٌ ، وَالْمَتْنُ مَلْحُوبٌ<sup>(٢)</sup>

الشاهد فيه تذكير المتن هنا ويجوز فيه التأنيث<sup>(٣)</sup>.

وأنشد لأبي دُوَاد :

وَمَتْنٌ أَنْ حَخَّاتَانِ كَزُحُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢٣٤٧-٢٣٤٩ يتصرف .

(٢) هو في ديوان امرئ القيس ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٧ وسر صناعة  
الاعراب ٢٣/١ ، والمنصف ٢٢٣/١ ، ومقى اللبيب بحاشية الأمير ٥٠/١ ، واللسان  
ترقق ٤١٤/١١ ، ويروى :

والعين قاذحة واليد سابحة . . . والرجل ضارحة واللون غريب

والقاذحة : الفائرة ، والمتن : الظهر، ملحوب : أملس قليل اللحم، كانه مقسور . هذا  
البيت يصف فرساً .

(٣) ينظر : التكملة لأبي على الفارسي تح/ كاظم بحر ص ١٨٥ .

(٤) ينظر : أبو داود يصف ظبياً . ينظر شرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٩ والمذكر والمؤنث  
للفراء تح د / رمضان عبد التواب ص ٨٠ ، والحجة ٩٤ ، والاقصصاب للبطلبيوسي =

الشاهد في متنان على أن المتن مؤنث هنا .

وأشدد لرجل من دوس جاهلي :

فَبَانَ السَّلْمُ زَائِدٌ نَوَالًا      وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَوُوبٌ<sup>(١)</sup>

الشاهد في قوله "السلم" : وهو الصلح . وهي مؤنثة .

وأشدد لأوس بن حجر :

وَأَمَلَسَ صَوْلِيًا كَنَهَى قَرَارَةً      أَحَسَّ بِقَاعِ نَفْحِ رِيحٍ فَأَجْفَلًا<sup>(٢)</sup>

وقوله : وأملس ، أي أعددت درعاً أملس ، فحذف الموصوف وأقام  
الصفة مقامه ، وذكره؛ لأنه أراد : درع الجديد، ونسبه إلى صول بعض ملوك  
العجم، أو إلى البلد المعروف<sup>(٣)</sup>.

وأشدد للخطينة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانِ مَنَى      وَدِدْتُ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِغَمٍ<sup>(٤)</sup>

---

ص ٣٣٢ ، واللسان "شنج" قوله متنان : المتن الظهر وخطاتان : مكتنرتان،  
والزخوف : موضع صلب أملس يتزلق الصبيان منه، والهضب جمع هضبة وهي الأكمة :  
هو حجر واحج دون الجبل، وأراد ههنا : الصخرة

(١) الشاهد من بحر الوافر، ولم ينسب في التكملة ص ١٨٦ ، والمخصص ٢١/١٧ ، وشرح  
شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي ص ٥٠٠ ويروي : لا يؤوب ، والنوى : ما تنويه من  
بُعد، أي : الصلح يفيد ، والحرب يببده .

(٢) الشاهد من بحر "الطويل" ، وهو في ديوان أوس ( ٨٣ - ٨٤ ) ، والمخصص ٢٠/١٧ ،  
واللسان أكل ٢٣/١٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٠ ، ولم ينسب في التكملة  
ص ١٨٦ والنهى : الغدير بكسر النون وفتحها ، والقرارة : مواضع استقرار الماء .  
والقاع والقيعة مستو من الأرض، والنفج : الدفع والحركة، والأجفال : سرعة الانتقال  
والانهازام .

(٣) ينظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٤) الشاهد من بحر الوافر، وهو في ديوان الخطينة ص ٣٤٧ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص

٧٤ ، والخزاة ١٥٢/٤ ، وشواهد الإيضاح ص ٥٠٣ .

اللسان : اللغة والكلام ؛ لأنّ الندم لا يقع على الأعيان إنما يقع على معان فيها، وقوله : فى جوف عكم ، مجاز واتساع .  
ويمكن أن يريد باللسان : العضو، على تقدير حذف مضاف ، أى :  
على نطق لسان كان منى فليت اللسان كان فى جوف عكم حتى لا ينطق ولا يزل<sup>(١)</sup>.

• وموضع الشاهد على تذكير اللسان

• وأنشد لأبى ذؤيب :

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ      وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مِّنْ يَجْزَعُ<sup>(٢)</sup>  
ويروى " وَرَيْبِهَا " فالتأنيث على معنى المنية ، والتذكير على معنى الموت<sup>(٣)</sup>.

قال أبو على : سُمِّيَتْ : منوناً ، لأخذها مُنَنَ الأشياءِ ، أى : قواها فنون بمعنى مان ، كضروب بمعنى ضارب<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن الأثير : " ويقال : المنون : المقطوع الذى قد ذهب منته ، وإنما سميت المنون المنون ؛ لأنها تذهب بمنة الإنسان وتضعفه والمنون تؤنثها العرب فى حال على معنى المنية ، وتذكرها على معنى الدهر ، وتجعلها جمعاً على معنى المنايا . . . وكان الأصمعى يروى بيت أبى ذؤيب ويقول :  
أراد بالمنون الدهر • ورواه غير الأصمعى أمن المنون وربيبها" على معنى المنية<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر : شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٣ .

(٢) الشاهد من بحر "الكامل" وهو منسوب فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٥ وشرح أشعار الهذليين ٤/١ والخزاعة ٤٢٠/١ ؛ وغير منسوب فى التكملة ١٨٨ ، واللسان "منن"

٣٠٤/١٧ قال المنون : الدهر ، والتأنيث على معنى الدهور ، والتذكير على معنى الدهر .

(٣) والشاهد هنا على أن المنون "مذكر" ينظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٥ ج "٣" .

(٤) ينظر : شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٥ .

(٥) ينظر : الأضداد تأليف محمد بن القاسم الأثيرى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ص ١٥٦ :



ومن الأسماء التي تذكر وتؤنث ما ذكره ابن سيده حيث قال : ( من ذلك (السلطان) يذكر ويؤنث والتأنيث أكثر فأما كل ما جاء منه في القرآن يراد به الحجة فذكر كقوله : ﴿أَوْ لِيَأْتِنِي رَسُولًا مِّنْ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿وَاجْعَلْ لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> وقالوا السلطان هو اسم حكاة سيبويه ، والقول فيه من التذكير والتأنيث كالقول في المسكن الثاني ومن ذلك "السرراويل" يذكر ويؤنث . . . ومن ذلك (السُّلَم) يذكر ويؤنث والتذكير أكثر قال الله تعالى : ﴿أُمَّ لَهُمْ سُلَمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> وقال في التأنيث :

لنا سُلَمٌ فِي الْمَجْدِ لَا يَرْتَقُونَهَا . وليس لهم في سُورَةِ الْمَجْدِ سُلَمٌ<sup>(٤)</sup>

ومن الأشياء المذكورة لفظاً المؤنثة معنى لفظ "الحال" قال ابن آجروم : الحال : هو ما يكون عليه الشيء في اللغة وهو مذكر لفظاً مؤنث معنى وهو الألفصح، ولهذا يقول : الحال الأولى . ولا تقل : الحالة الأولى .

مع أن المشهور في كثير من التعبير عند الناس يقولون : الحالة الأولى . ويقولون : إلا في هذه الحالة . ولكن الألفصح أن تقول : الحال الأولى . وتقول في هذه الحال . ولا تقل في هذه الحالة<sup>(٥)</sup> .

وقيل : "الحال بغير تاء التأنيث في آخرها صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة؛ نحو الحال طيب، أو طيبة . إن هذا الحال حسن، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة، وإن هذه الحالة حسنة .

(١) الآية "٢١" سورة النمل .

(٢) الآية "٨٠" سور الإسراء .

(٣) الآية "٣٨" سورة الطور .

(٤) ينظر : المخصص لابن سيده ١٥/١٧ .

(٥) ينظر : شرح الجرومية للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف

"بابن آجروم" ٦٧٢ - ٧٢٣ هـ تح الشيخ / محمد بن صالح العثيمين ط / دار الغد

الجديد .

والكثير فى اللفظ التذكير ، بخلو آخره من التاء، والكثير فى المعنى التأنيث<sup>(١)</sup>.

المبحث الرابع [جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم]  
قال ابن جنى : " فإن قلت : فإذا كان جمعهم المؤنث بالواو والنون إنما هو تعويض منهم لما حذف منه، فما بالهم قالوا فى "أرض" "أرضون" ولم يحذف من "أرض" شىء، فيعوضوها منه الجمع بالواو والنون ؟

فالجواب عن ذلك : أن "أرضاً" اسم مؤنث ، وقد كان من القياس فى كل اسم مؤنث أن يقع فيه الفرق بينه وبين المذكر بالتاء نحو "قائم" و"قائمة" و"ظريف" و"ظريفة" و"رجل" و"رجلة" و"ثور" و"ثورة" و"كوكب" و"كوكبة" و"بياض" و"بياضة" و"دم" و"دمه" و"ريح" و"ريحة" و"ماء" و"ماءه" وغير ذلك مما يطول ذكره .

فأمّا ما تركت فيه العلامة من المؤنث فإنما ذلك اختصار لحقه، لاعتمادهم فى الدلالة على تأنيثه على ما يليه من الكلام قبله ويَعده نحو " هذه ریح طيبة" وكانت لهم عُرُس مباركة" ولم أر قوساً أحسن من هذه القوس" ونحو ذلك ، فإن كان القياس فى المؤنث والمذكر الفرق بينهما كما يفرق بين التصغير والتكبير ، والواحد والاثنين والجماعة، وكانت أرض مؤنثة، فكان فيها هاء مرادة ، وكان تقديرها "أرضه" فلما حذفت الهاء التى كان القياس يوجبها عوضوا منها الجمع بالواو والنون، فقالوا : "أرضون" وفتحوا الراء فى الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التفسير استيحاشاً من أن يُوقوه لفظ التصحيح البتة وليعلموا أيضاً أن أرضاً مما كان سبيله لو جُمع بالتاء أن تفتح راؤه ، فيقال أرضات .

(١) ينظر : النحو الوافى تأليف أ.د/ عباس حسن ٣٦٣/٢ ح (١) .

فإن قلت : فأقصى أحوال "أرض" على ما توصلت إليه أن تكون الهاء قد حذفت منها والهاء فيها بعد زائدة، وأنت إنما تعوض من المحذوف إذا كان أصلاً لأمأ أو فاء، فكيف جاز التعويض من الزائد؟

فالجواب : أن العرب قد أجرت هاء التانيث مجرى لام الفعل في أماكن منها : أنهم حَقَرُوا ما كان من المؤنث على أربعة أحرف، نحو : "عَقَرَب" و"عَنَاق" و"سَعَاد" و"زَيْنَب" بلا هاء وذلك قولهم : "عَقِيرَب" و"عُنَيْق" و"سُعَيْد" و"زُيَيْب" وإنما فعلوا ذلك ولم يلحقوها الهاء كما ألحقوا الثلاثى، نحو قَنَرٍ وَقُدَيْرِهِ . . .

فيل أنهم شبهوا بَاء عَقْرَب وِقَاف عَنَاق وِدَال سَعَاد وِبَاء زَيْنَب وإن كن لامات أصولاً بهاء التانيث في نحو طَلْحَة وِحَمْزَة<sup>(١)</sup> .

### رأى البصريين والكوفيين في هذه المسألة :

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحَة، وِطْلُحُون، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان<sup>(٢)</sup> إلا أنه يفتح اللام فيقول : "الطَّلْحُون" \_ بالفتح \_ كما قالوا "أرضون" حملاً على "أرضات" .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون، وذلك لأنه في التقدير جمع طَلْح؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ، قال الشاعر :

وعقبه الأعقاب في الشهر الأصمَّم

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى م ٣٩٢ هـ / تج/ د . حسن هندواي

٢١٣/٢ ، ص ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٢) ينظر : رأى ابن كيسان في كتاب "ابن كيسان النحوى حياته آثاره آراؤه أ د/ محمد إبراهيم

البناء ص ١١١ ط الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م دار الاعتصام .

فكسره على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز  
جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون، والذي يدل على  
صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً "بحمراء" أو "حبلى" لجمعته  
بالواو والنون فقلت "حمراؤن" و"حبلون" ولا خلاف أن ما آخره الف التانيث  
أشد تمكنا في التانيث مما آخره تاء التانيث؛ لأن الف التانيث صيغت الكلمة  
عليها، ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تانيث، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة  
عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث، ولهذا المعنى قام التانيث  
بالألف في منع الصرف مقام شينين، بخلاف التانيث بالتاء .

وإذا أجاز ان يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث وهي أوكد  
من التاء . فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إما جَوَزْنَا جمعه بالواو  
والنون، وذلك لأن التاء تسقط في "الطَّلْحَاتِ" ، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم  
بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم "أرض" و"أرضون" .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا  
الجمع بالواو والنون، وذلك لأن في الواحد علامة التانيث والواو والنون  
علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدَّى ذلك إلى أن  
يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا  
المذكر بالمؤنث فقالوا "رجل ربعة" جمعوه بلا خلاف فقالوا "رَبَعَات" ولم  
يقولوا : رُبْعُونَ" ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب  
في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع "طلحة"  
"طلحات" وفي جمع هُبَيْرَةَ "هُبَيْرَات" .

قال الشاعر :

رَجِمَ اللهُ أَكْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ (١)

(١) البيت من "الخفيف" وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٢٠، والحيوان ٣٣٢/١  
وخزانة الأدب ١٠/٨، ١٤، وشرح المفصل ٤٧/١، ولسان العرب ٥٣٣/٢ "طلح" =

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهبيرون، ولا فى  
شء من هذا النحو بالواو والنون، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة  
القياس معدوماً من جهة النقل فوجب ألا يجوز<sup>(١)</sup>.

## التعقيب :

وبعد كلام الأتبارى ، نرى أنه لا يعتمد على سماع، وأن هذا الجمع قد  
جاز عنده من باب القياس النظرى . وقد أورد الزمخشرى رأى ابن كيسان  
هذا فى "أحاجيه" ونسب إليه تعليلاً غير ما ذكر الأتبارى فقال : " فإن قلت :  
فلم أجاز ابن كيسان أن يجمع بالواو والنون؟ قلت : عول فى ذلك على  
المعنى، وأنه اسم لمذكر عاقل يقال فيه : جاء طلحة ، وطلحة حاضر، فجعله  
كشء صح لهم أن يراعوا لفظه ومعناه متخيرين، كقوله تعالى : ﴿ نَخْلٍ  
خَاوِيَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ نَخْلٍ مَّنْقَعٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.

---

=ويلانسيه فى الإصاف ٤١/١، وتخليص الشواهد ص ٩٨، والجنى السدائى ص ٦٠٥  
ورصف المباتى ص ٢٩٧ والمقتضب ١٨٨/٢، وهمع الهوامع ١٢٧/٢، وفى البيت ثلاثة  
شواهد : أولها جمع طلحة على طلحات على القياس، وثانيها حذف أعظم وبقاء طلحة  
على جرّه من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف وهو غير الغالب فى استعمال  
العرب، وثالثها : قوله : " طلحة" بالنصب فإنه بدل من "أعظم" فالبيت شاهد على  
إثبات بدل الكل من البعض .

- (١) ينظر : الإصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأتبارى م سنة ٥٧٧ هـ ٤٠/١، ٤١ .
- (٢) الآية "٧" سورة الحاقة .
- (٣) الآية "٢٠" سورة القمر .

ينظر : الأحاجى النحوية للزمخشرى تح/ مصطفى الحدرى ص ٨٩ - ٩٠، منشورات  
مكتبة الغزالي، وينظر ابن كيسان النحوى ص ١١١، ١١٢ .

## الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحابه أجمعين .

و بعد . .

فقد قام هذا البحث على تحليل شامل لموضوع الاستعمال بين النظر والنقيض في اللغة العربية مستقياً مادته من مصادر ومراجع اللغويين والمفسرين وغيرهم وقد تناول هذا البحث معنى الاستعمال ، والنظير، والنقيض في اللغة .

ويراد من الاستعمال : أن يكون اللفظ قد استعملته العرب في شعر أو نثر أو حكم أو أمثال، وكذلك ما استعمله القرآن الكريم والحديث الصحيح السند .

ويراد من النظير : المثل والشبيه، ويراد من النقيض : أن يتكلم بما يتناقض معناه وتناول البحث مسائل من الاستعمال، والاستعمال والنظير ، ونقض عادة الاستعمال ، وكذلك الاستعمال والنقيض ، وكذلك الاستعمال في المذكر والمؤنث .

ومن خلال البحث أظهرت الدراسة النتائج الآتية :

١ - أنه لا يحسن أن نستعمل لفظاً أهملته العرب، أو نص العلماء على غرابته ووحشيته؛ لأن جمال اللفظ في أن يكون مأثوساً معروف المعنى، أما ملائمة اللفظ لمعناه فهو اعتبار زائد على الرواية والاستعمال .

٢ - أنه لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ ؛ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تنتهي ، والألفاظ متناهية؛ لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية ، والمركب من المتناهي متناه، والمتناهي لا يضبط ما لا ينتهي ، والإلزام تنهيه المدلولات .

٣ - أظهرت الدّراسة أنّه إذا تعارض قوة القياس وكثره الاستعمال قدّم ما كُتِر استعماله ، ولذلك قدّمت اللّغة الحجازية على التميمية ؛ لأنّ الأولى أكثر استعمالاً ، ولذ نزل القرآن الكريم بها، وإن كانت التميمية أقوى قياساً ؛ لأنها عندهم كـ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة، إلا أنّك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كُتِر استعماله .

٤ - بينت الدّراسة أنّ اللفظة الواحدة تقع على معنيين مختلفين ، وهذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب ، وأكثر كلامهم يأتي على ضربين :

أحدهما : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين ، كقولك : الرجل، والمرأة . . . وهذا هو الكثير الذي لا يحاط .

والضرب الآخر : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك البرّ والحنطة، والعرير والحمار، وجلس وقعد، وذهب ومضى . . . وعلل ذلك قطرب بأن قال : إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلّوا على أنّ الكلام واسع عندهم، وأنّ مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب .

٥ - أنّ "ابن جنى" من العلماء البارزين في اللّغة المشهود لهم بالكفاءة العالية، واقتدى بسببويه في كثير من مسائل اللّغة، واقتديت به في هذا البحث وسرت على نهجه وأضاء ليّ الطريق، ومن أقواله عن "الاستدلال" بعدم "النظير" قال : " أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على "فعل" إبلاً وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه . فأماً إن لم يقم الدليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير .

وأماً إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير ، فإنك تحكم مع عدم النظير وذلك كقولك في الهمزة والنون من "أندلس" أنهما زائدتان، وإنّ وزن الكلمة "أنفعل" وإن كان مثلاً لا نظير له .

وإن ضامّ الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كُنون "عنتر"  
فالدليل يقضى بكونها أصلاً ؛ لأنها مقابلة لعين "جعفر" ، والمثال أيضاً معك  
وهو "فَعَّل" وكذلك القول على بابه .

٦ - أثبت البحث طريفاً في "تقضى عادة الاستعمال" أن المعتاد المؤلف  
في اللغة إذا كان "فَعَّل" غير متعدّ كان "أفَعَّل" متعدياً ؛ لأن هذه الهمزة كثيراً ما  
تجئ للتعدية، وذلك نحو : قام زيد وأقامت زيدا ، فإن كان "فَعَّل" متعدياً إلى  
مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين ، وإن كان متعدياً إلى اثنين  
فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة

غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه القضية معكوسة مخالفة، فتجد  
"فَعَّل" فيها متعدياً ، و"أفَعَّل" غير متعدّ . وذلك قولهم : أجفل الظليم، وجفلته  
الريح . . . . . وعلل ذلك ابن جنى : أنه جعل تَعَدَّى فعلت وجمود أفعلت كالعوض  
لفعلت من غلبة أفعلت لها في التَعَدَّى، نحو جلس وأجلسته ونهض  
وأنهضته . . . . . وذكر بعض العلماء أنه يصير المتعدى لازماً إذا بنى  
للمطاوعة : جمعته فاجتمع إن هذه الأوزان تَدُلُّ على ما يدلُّ عليه المجهول :  
اجتمع هو بمعنى جُمع ، ولا يمكن بناء المطاوعة في جميع الأفعال، فلا يقال :  
ضربته فانضرب .

٧ - بينت الدراسة أن الفعل الواحد قد يستعمل لازماً نحو : سفح الدم،  
بمعنى انصبّ وسال، وقد يستعمل متعدياً : سفحت الدم، بمعنى أرفقته، ويختلف  
معناه بحسب تعديته : جزم : "أمضى" وجزم عنه "عجز" ، وجزم عليه  
"سكت" .

٨ - أثبتت الدراسة أن الشيء قد يعرف بضده وذلك فيما ذكره أبو  
عليّ الفارسي في المسائل العسكرية والإيضاح العضدي عرّف الإعراب وقال  
البناء خلاف ذلك ، وعرّف البناء وقال إنه خلاف الإعراب، وذلك كما يقال  
البياض ضد السواد ، والسواد ضد البياض .



٩ - أظهرت الدَّرَاسَة أَنَّ النَّكْرَة أصل والمعرفة فرع وهذا رأى سيبويه والجمهور ومن تبعهم ، وخالف الكوفيون وابن الطراوة ، وقالوا : لأنَّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر ، وقد توصل البحث إلى أَنَّ النكرة أسبق من المعرفة وهذا أمر طبعى؛ لأنَّ الإنسان عند خلقه يسمى مولود ثم يوضع له العلم .

أما احتجاج الكوفيين بالضمائر فالحقيقة أَنَّ الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها وإلا فهي وحدها ميتة لا حراك فيها (فأنت أو إياك أو إياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب ، أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه .

١٠ - أثبتت الدَّرَاسَة أَنَّ "فعولاً" يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾ (١) .

١١ - أظهرت الدراسة أنه يجوز أن يكون واحداً يراد به الجمع كما زعم أبو الحسن الأخفش في "السماء" كما تقول : " كثر الدرهم والدينار في أيده الناس" .

١٢ - كما وضحت الدَّرَاسَة أن وضع الجمع موضع المفرد في الاستعمال أقل من وضع المفرد موضع الجمع ، لأنَّ المفرد الأول ؛ لأنه أشد تمكناً من الجميع والأمثلة المذكورة في ثنايا البحث تثبت ذلك .

١٣ - نتج لنا من صور الاستعمال أن "القول" يستعمل استعمال "الظن" على لغة بنى سليم من غير شرط، وعند غيرهم بشرط أن يكون في المضارع المسند إلى المخاطب مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل .

والحق ما قاله سيبويه : " تقول في الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كيظن ، وأظن في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظن

(١) الآية "٩٢" سورة النساء .

غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه . . . ولم تجعل "قلت" كظننت ، لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن ما بعدها لم تقوَ قوة ليس، ولم تقع في كل مواضعها ، لأنَّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ .

١٤ - أظهرت الدراسة أنَّ تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رَدَّ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب .

١٥ - أثبتت الدراسة أنَّه توجد أسماء في اللُّغة العربيَّة صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً والأدلة من كتاب الله وأشعار العرب، ومنها "فَعِيل" إذا كان في معنى "مفعول" فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة "فَعُول"، ولا تجمععه بالواو والنون كما لا تجمع "فَعُول"؛ لأن قصته كقصته، وإذا كسرتَه كسرتَه على (فَعَلَى) . وذلك : قَتِيل وقَتَلَى، وجَرِيح وجَرَحَى .

والله أسأل أن يكون بحثي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ولخدمة العربيَّة  
لُغة القرآن الكريم .

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

" وأخر دعواتنا أن الحمد لله ربَّ العالمين "

دكتورة

حميدة عبد الحميد حسين القاضى



## فهرس المراجع والمصادر

\* القرآن الكريم .

- ١ - ابن كيسان النحوى حياته أثاره آراؤه أ.د/ محمد ابراهيم البنا ط/ دار الاعتصام الأولى (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
- ٢ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تح/ د. د. بركات .
- ٣ - البحر المحيط لأبى حيان . نشر مكتبة النصر الحديثة .
- ٤ - الأحاجى النحوية للزمخشرى تح / مصطفى الحدرد منشورات مكتبة الغزالى .
- ٥ - الأزهية فى علم الحروف تأليف على بن مُحَمَّد النحوى الهروى م (١٥٤٥هـ) تح / عبد المعين الملوحى ط/ مجمع اللغة العربية دمشق الأولى (١٩٧١ م) .
- ٦ - أساس البلاغة للزمخشرى م (٥٣٨هـ) ط / دار الشعب بالقاهرة .
- ٧ - أسرار العربية لابن الأنبارى م (٥٧٧هـ) تح/ محمد بهجة البيطر ط/ دمشق ١٩٧٥ م .
- ٨ - الأشباه والنظائر فى النحو للشبخ العلامة جلال الدين السيوطى المولود (٨٤٩ هـ - ١٤٤٥ م) ومتوفى (٩١١ هـ - ١٥٠٥ م) ط/ دار الكتب بيروت لبنان الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٩ - الأصول ، لابن السراج تح/ عبد الحسين الفتلى ط/ مؤسسة الرسالة الثالثة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ١٠ - الأصمعيات : اختيار الأصمعى (أبو سعيد عبد الملك بن قريش (٢١٦ هـ) ) تح/ عبد السلام محمد هارون ط/ دار المعارف بمصر .
- ١١ - الأضداد تأليف محمد بن القاسم الأنبارى تح / محمد أبو الفضل ابراهيم ط/ المكتبة العصرية (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ١٢ - الأضداد لأبى حاتم السجستانى (١٦٥ - ٢٢٥ هـ) تح د/ محمد عبد القادر أحمد .
- ١٣ - إعراب القرآن للنحاس م (٣٣٨ هـ) تح / عبد المنعم خليل إبراهيم .
- ١٤ - الأعلام لخير الدين الزركلى ط / بيروت لبنان .
- ١٥ - الإغفال لأبى على الفارسى م (٣٣٧ هـ) تح د/ عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم ط/ المجمع الثقافى أبو ظبى مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث .

- ١٦ - الإقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تح/ د. حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ١٧ - الأمالى الشجرية لأبى السعادات هبة الله بن الشجرى م (٥٤٢هـ - ) ط/ دار المعرفة بيروت.
- طبعة أخرى من الكتاب المذكور تح/ محمود الطناحى - مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- ١٨ - الإصناف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى تح/ محمد محى الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر بالقاهرة .
- ١٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين بن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف/ محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٠ - التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمرى تح د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين مكتبة الحرم المكى الشريف .
- ٢١ - تذكرة النحاة لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى م (٧٤٥هـ - ) تح/ د. عفيفى عبد الرحمن ط/ سوريا - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م .
- ٢٢ - التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى .
- ٢٣ - ترتيب القاموس المحيط على طريق المصباح المنير وأساس البلاغة أ.د/ الطاهر أحمد الزاوى .
- ٢٤ - تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتى بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها د/ على محمد فاخر ط / دار الطباعة المحمدية الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- ٢٥ - تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى م (٧٤٥هـ - ) تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٢٦ - تفسير الفخر الرازى للامام محمد الرازى فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ ) ط/ دار الفكر .

- ٢٧ - جمهرة أشعار العرب تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشى ط/ دار صادر بيروت .
- ٢٨ - جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصرى م (٣٢١ هـ) ط / دار صادر بيروت .
- ٢٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى (٧٤٩ هـ) تج / فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ط / حلب (١٩٧٣ م) .
- ٣٠ - حاشية الصبان (١٢٠٦ هـ) على شرح الأثمنونى (٩٢٩ هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢ هـ) ط/ عيسى البابى الحلبي .
- ٣١ - الحيوان لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تج/ عبد السلام هارون ط / دار الجيل بيروت .
- ٣٢ - خزائن الأدب ولب لىاب لسان العرب للإمام الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي م (١٠٩٣ هـ) تج/ عبد السلام هارون نشر مكتبة الخاتجى بالقاهرة .
- ٣٣ - الخصائص لأبى الفتح عثمان ابن جنى م (٣٩٢ هـ) تج/ على محمد النجار .
- ٣٤ - خصائص التراكيب د/ محمد محمد أبو موسى .
- ٣٥ - درة الغواص فى أوهام الخواص للقاسم بن على الحريرى م (٥١٦ هـ) تج/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار نهضة مصر .
- ٣٦ - دلائل الإعجاز لأبى بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاسى تج / محمود محمد شاكر الناشر مكتبة الخاتجى بالقاهرة ط/ مطبعة المسدى الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٣٧ - ديوان الأعشى ط/ دار صادر بيروت .
- ٣٨ - ديوان إمرئ القيس تج/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار المعارف بمصر ١٩٩٤ م .
- ٣٩ - ديوان جرير بشرح محمد بن اسماعيل الصاوى ط/ دار الأندلس بيروت .
- ٤٠ - ديوان حاتم الطائى ط/ دار صادر بيروت .
- ٤١ - ديوان حسان بن ثابت تج/ د. سيد حنفى ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

- ديوان حسان بن ثابت تح/ وليد عرفات ط/ دار صادر بيروت .
- ٤٢ — ديوان الحطيئة تح د . نعمان أمين طه بروايه وشرح ابن السكيت — مكتبة الخاتجي بالقاهرة ١٩٨٧ م .
- ديوان الحطيئة ط/ دار صادر بيروت .
- ٤٣ — ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي تح/ مجيد طراد ط/ دار الكتاب العربي — بيروت ١٩٩٢ الأولى .
- ديوان ذي الرمة تصحيح كارليل هنرى ط/ عالم الكتب .
- ٤٤ — ديوان رؤيه بن العجاج المسمى مجموع أشعار العرب تصحيح وليم بن الورد البروسى .
- ٤٥ — ديوان زهير بن أبى سلمى ط/ دار الكتاب العربى — بيروت — ديوان زهير بن أبى سلمى ط/ دار صادر بيروت .
- ٤٦ — ديوان طرفه بن العبد ط / دار صادر بيروت .
- ٤٧ — ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تح / د . محمد يوسف نجم ط/ دار صادر بيروت ١٩٥٨ م .
- ٤٨ — ديوان العجاج برواية الأصمعى تح/ د . عبد الحفيظ السطلى مكتبة أطللس دمشق .
- ديوان العجاج ط/ دار الشروق بيروت .
- ٤٩ — ديوان عمر بن أبى ربيعه المخزومى تح / محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بمصر (١٩٦٠ م) .
- ديوان عمر بن أبى ربيعه ط/ دار صادر بيروت .
- ٥٠ — ديوان عنتره بن شداد تح/ سيف الدين الكاتب — مكتبة الحياة — بيروت .
- ديوان عنتره بن شداد ط/ دار صادر بيروت .
- ٥١ — ديوان الفرزدق ط/ دار صادر بيروت .
- ديوان الفرزدق شرح كرم البستاتى ط/ دار صادر بيروت
- ٥٢ — ديوان كثير عزة تح/ مجيد طراد ط/ دار الكتاب العربى بيروت (١٩٩٣ م) .
- ٥٣ — ديوان لييد بن ربيعه العامرى ط/ دار صادر بيروت .

- ٥٤ - ديوان مجنون ليلى تح/ د. يوسف فرحات ط/ دار الكتاب العربي بيروت (١٩٩٢م) طبعة أولى.
- ٥٥ - ديوان النابغة الذبياني تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار المعارف بالقاهرة.
- ٥٦ - ديوان الهذليين ط/ دار الكتب المصرية (١٩٦٥م)
- ٥٧ - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي أحمد بن عبد النور م (٧٠٢هـ) تح/ د. أحمد الخراط ط/ دار القلم بدمشق - بيروت .
- ٥٨ - سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تح / حسن هنداوى ط / دار القلم دمشق (١٩٨٥م).
- ٥٩ - شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل القوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش م (٧٧٨هـ) تح/ علي محمد فاخر وآخرين .
- ٦٠ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى م (٩٠٥هـ) على شرح ابن هشام لألفية ابن مالك المسمى بأوضح المسالك ط/ عيسى البابى الحلبي .
- ٦١ - شرح الجمل لابن عصفور م (٦٦٩هـ) المسمى بالشرح الكبير تح/ صاحب أبو جناح - العراق الموصل .
- ٦٢ - شرح الجرومية للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجى المعروف بابن أجروم (٦٧٢ - ٧٢٣) تح / الشيخ محمد بن صالح العثيمين ط/ دار الغد الجديد .
- ٦٣ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى م (٤٢١هـ) نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ط/ لجنة التأليف بالقاهرة .
- ٦٤ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام تح/ محمد محى الدين عبد الحميد - بيروت ١٩٨٥ م .
- ٦٥ - شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى النحوى (٦٨٦هـ) ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .



- ٦٦ - شرح شواهد المغنى للسيوطى تعليق الشيخ محمد محنود الشنقطنى  
تح/ أحمد طاهر كوجان مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- ٦٧ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك تح/ عدنان عبد الرحمن الدورى -  
العراق - وزارة الأوقاف .
- ٦٨ - شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى م (٣٦٨هـ) تح / د. رمضان  
عبد التواب وآخرين ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦م) .
- ٦٩ - شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك تح/ عبد المنعم هريدى ط/ جامعة  
ام القرى ١٩٨٢ م .
- ٧٠ - شرح اللمع فى النحو تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى الضرير  
تح/ د. رجب عثمان وزميله .
- ٧١ - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش م (٦٤٣هـ) ط/ عالم الكتب بيروت .
- ٧٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - مكتبة  
الرياض الحديثة الرياض .
- ٧٣ - شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى تأليف عبد الله بن برى م (٥٨٢)  
تح / د/ عيد مصطفى درويش ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٧٤ - الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لأحمد بن فارس م (٣٩٥هـ)  
تح/ مصطفى الشومى ط/ مؤسسة بدران بيروت ١٩٦٣ م .
- ٧٥ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف أبى نصر إسماعيل بن حماد  
الجوهري م (٣٩٣هـ) تح/ د. إميل بديع يعقوب وزميله ط / دار الكتب  
العلمية بيروت لبنان الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٧٦ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى م (٢٣١هـ) شرح/ محمود  
محمد شاكر ط / دار المعارف .
- ٧٧ - فتح البارى شرح صحيح البخارى للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر  
العسقلانى ط/ دار المعرفة .
- ٧٨ - القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبى  
م (٨١٧هـ) ط/ مصطفى البابى الحلبي .

- ٧٩ - كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت .
- ٨٠ - الكامل لأبي العباس المبرد م (٢٨٥هـ) تح / محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ط/ دار نهضة مصر .
- ٨١ - كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر م (١٨٠هـ) تح/ عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٨٢ - لسان العرب لابن منظور م (٧١١هـ) ط/ دار المعارف بالقاهرة .
- لسان العرب لابن منظور ط/ جديدة ملونة تصحيح/ أمين محمد عبد الوهاب وزميله ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان .
- ٨٣ - ما فات الإصناف من مسائل الخلاف د . فتحى بيومى حموده .
- ٨٤ - مجالس ثعلب م (٢٩٢هـ) تح/ عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م .
- ٨٥ - المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى تح/ على النجدى وآخرين ط/ المجلس الأعلى للثنون الإسلامية ١٩٦٩ م .
- ٨٦ - المخصص لأبى الحسن بن اسماعيل النحوى اللغوى الأندلسى المعروف بابن سيده م (٤٥٨هـ) تح/ لجنة إحياء التراث العربى منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت .
- ٨٧ - المذكر والمؤنث للفراء تح د/ رمضان عبد التواب / القاهرة بدون تاريخ .
- ٨٨ - المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى تح/ محمد أحمد جاد المولى وأصحابه ط/ عيسى البابى الحلبي ١٩٨٦ م .
- ٨٩ - المساعد على تسهيل الفوائد وهو شرح ابن عقيل م (٧٦٩هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك تح د/ محمد كامل بركات /السعودية سنة ١٩٨٠ م .
- ٩٠ - المسائل العسكرية لأبى على الفارسى م (٣٧٧هـ) تح د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط/ المدنى الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٩١ - المسائل المنثورة لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى تح / مصطفى الحدرى ط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٩٢ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج م (٣١١هـ) تح/ عبد الجليل عبده بدمشق شلبى ط / عالم الكتب الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- ٩٣ - معانى القرآن للفراء م (٢٠٧هـ) تح/ أحمد يوسف وأصحابه ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٩٤ - معجم البلدان للشيخ شهاب الدين ياقوت الحموى البغدادي م (٦٢٦هـ) ط/ دار صادر بيروت ١٩٧٧م .
- ٩٥ - المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية إعداد / د . إميل بديع يعقوب ط/ دار الكتب العلمية بيروت .
- ٩٦ - معجم مقاييس اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى م (٣٩٥هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٩٧ - المغنى فى علم النحو للإمام العلامة الجاربردى الشافعى تح/ د . قاسم الموشى أبو محمد أنس .
- ٩٨ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب للإمام جمال الدين بن هشام تح/ محمد محى الدين عبد الحميد - مكتبة صبيح بالقاهرة .  
- مغنى اللبيب بحاشية الأمير .
- ٩٩ - المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفيه المسمى بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود بن أحمد م (٨٥٥هـ) .
- ١٠٠ - المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تح د/ كاظم بحر مرجان ط / دار الرشيد للنشر .
- ١٠١ - المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد م (٢٨٥هـ) تح/ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ١٠٢ - المقرب لابن عصفور تح/ أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ط/ العراق وزارة الأوقاف ١٩٨٦م .
- ١٠٣ - الممتع فى التصريف لابن عصفور تح/ فخر الدين قباوة بيروت ١٩٧٩ م .
- ١٠٤ - المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف لأبى عثمان المازنى م (٢٤٩هـ) تح/ ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط/ مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٩٥٤ م .

١٠٥ - نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهلبى (٥٠٨)

- (٥٨١) تح أ.د/ محمد إبراهيم البناط / دار الرىاض .

١٠٦ - النحو الوافى تأليف أ.د/ عباس حسن الطبعة الثالثة عشرة ط / دار

المعارف .

١٠٧ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تح/ د. محمد عبد القادر أحمد ط / دار

الشروق بالقاهرة وبيروت ١٩٨١م الأولى .

١٠٨ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى ط/ دار

المعرفة بيروت .

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى تح/ أحمد شمس الدين

ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .



فهرست الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣٨١	- المقدمة .
٣٨٣	- التمهيد .
٣٨٩	الفصل الأول : استعمال الألفاظ المفردة
٤٠١	الفصل الثاني : الاستعمال والنظير
٤١٩	الفصل الثالث : الاستعمال والتقيض
٤٤٣	الفصل الرابع : الاستعمال في المذكر والمؤنث
٣٦٣	الخاتمة
٤٦٩	فهرس المصادر والمراجع
٤٧٩	فهرس الموضوعات